

PROVISIONAL

A/47/PV.15
22 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)
نائب الرئيس : السيد ليال (نيكاراغوا)
(نائب الرئيس)

خطاب السيد فيتاوتاس لاندزبرغيس ، رئيس المجلس الأعلى بجمهورية ليتوانيا
المناقشة العامة [٩] (تابع)
بيانات القاهها كل من :

السيد ايفانز (استراليا)
السيد الكماندر مكسي ، رئيس مجلس الوزراء بجمهورية البانيا
السيد تشامباس (غانا)
السيد الاركون دي كيسادا (كوبا)
السيد وونغ (سنغافورة)
السيد هولو (بنن)
السيد نيهامس كيسادا (كومستاريكا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللفظ الأخرى ، وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى :
Chief of the Official Records :
Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠خطاب السيد فيتاوتاس لاندزبرغيس ، رئيس المجلس الاعلى بجمهورية ليتوانياالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الان

إلى خطاب رئيس المجلس الاعلى بجمهورية ليتوانيا .

اصطحب السيد فيتاوتاس لاندزبرغيس ، رئيس المجلس الاعلى بجمهورية ليتوانياإلى قاعة الجمعية العامة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن أرحب في الامم المتحدة برئيس المجلس الاعلى بجمهورية ليتوانيا ، فخامة السيد فيتاوتاس لاندزبرغيس ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس لاندزبرغيس (تكلم بالليتوانية ، الترجمة الشفوية عن النصالانكليزي الذي قدمه الوفد) : اسمحوا لي أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، ولشعب بلغاريا الحر عن أخلص التهاني باسم ليتوانيا على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع . إنه لمن اللائق بكم أن تراسوا ، وأنتم من المشاركين النشطين في إقامة أوروبا جديدة ، مداولات هذه الجمعية العامة أثناء سعيها إلى إرساء دعائم أمم متحدة جديدة الحيوية . إن المهمة التي تواجهنا جاءت نتيجة للتغيرات العديدة الهامة التي طرأت في العالم .

قبل أربعة أعوام تماما في ليتوانيا ، في ساحة الكاتدرائية في فيلنيوس ، تعرض أبناء شعبنا للضرب لأنهم كانوا يطالبون بالحرية وقد تجمعوا في ذكرى اليوم الذي باع فيه هتلر لستالين في عام ١٩٣٩ ، إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية ، أرض ليتوانيا التي لم تكن قد قُهرت بعد ، بكل شعبها وكل ما له من حقوق . وبعد انقضاء نصف قرن تقريبا ، أي في عام ١٩٨٨ ، ظل الوضع على ما صار اليه دون الظفر بأي حقوق . ولذا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وفي ساحة الكاتدرائية ، أضرب البعض عن الطعام مطالبين بالإفراج عن السجناء السياسيين ، وأنشد آخرون الاغاني منادين بالحرية لوطنهم ، فإذا بآخرين تحميم الدروع الواقية يقبلون على أولئك الذين كانوا ينشدون الاغاني فيضربونهم بالهراوات المطاطية .

هكذا كان النضال من أجل الحقوق والافكار ، وهو نضال كان يجب أن يفهم ويقدر . وفي شرح وتصوير هذا النضال على الصعيد الدولي تضافرت أيضا الافكار حول الحق والحقيقية . هكذا كان النضال المسالم الذي شنته ليتوانيا من أجل التحرير باسم الاستقلال والمبادئ المسيحية المسلم بها عالميا والموحدة لفكرتي الحق والحرية .

انقضى عام واحد منذ أن رُفع في أيلول/سبتمبر علم ليتوانيا في مقر الأمم المتحدة . في ذلك العام شهدنا الاتحاد السوفياتي ، الامبراطورية الاستبدادية العظمى الممتدة من البلطيق إلى بحر اليابان ، وقد خبت شعلته ثم اختفى من الوجود وحلّت محله هنا في الأمم المتحدة روسيا ديمقراطية جديدة تظلم بحقوق وواجبات سلفها .

وشهدنا أيضا في الوقت ذاته حركات من أجل الاستقلال الوطني تطيح بامبراطورية شيوعية صغيرة في جنوب أوروبا الوسطى على الساحل الادرياتيكي . وشهدنا ما اقترنت به هاتان العمليتان من مشاعر ومواقف مختلطة ومتناقضة من جانب الدول الغربية ، وبالأحرى من جانب زعمائها . إن النظام العالمي يتحرك في اتجاه إيجابي - أقل شرا - إلا أن هذه التغيرات تشير فيما يبدو الحنين إلى النظام القديم الذي اعتاد عليه الكثيرون .

لم ينطو موقف ليتوانيا على أي خلط أو تناقض . فقد أيدنا سياسيا أرمينيا وجورجيا ومولدوفيا والأمم الإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق واقترحنا حلا سلمي لمشاكلها . وكنا أول من يعترف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا في عام ١٩٩١ ، واعترفنا في هذا العام باستقلال البوسنة والهرسك ومقدونيا . ومع أن هذا قد لا يُعد شيئا كبيرا فإن سياساتنا هذه جاءت عن موقف نابع من تجربتنا الخاصة والمبادئ التي نقدسها .

ولكن ما هي هذه التجربة ؟

لقد شنت الحملة ضدنا بأساليب سحرية لعل أفضل وصف لها هو أن نسميها شعوذة شيوعية لا تُسمى فيها الأشياء بأسمائها الحقيقية . ولذا تعلمنا أن نقف على هوية هذه الأشباح والظلال ، ووجدنا أن هذه الأشباح عندما تُدعى بأسمائها الحقيقية سرعان ما تختفي .

لا تزال الامبراطورية الشريرة في تناؤل مستمر ولكنها لم تختف بعد نهائيا . وفي بعض الاحيان يبدو كما لو كان العكس هو الصحيح - إذ يبدو أنه لا يزال بها نبض الحياة وأنها قد تهب وسطنا مرة أخرى من رقادها فتجثم على صدورنا من جديد . لهذا السبب ، فإننا عندما نطالب بإدانة ومحاكمة الشيوعية السوفياتية ، وعندما نرى ونفضح محاولات إعادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى الوجود ، فإننا في واقع الامر إنما نشد عضد روسيا الديمقراطية ون دعم السلم الدولي . فروسيا الديمقراطية التي أدانت الضم السوفياتي للليتوانيا الذي حدث في عام ١٩٤٠ واعترفت باستقلالنا الذي استعدناه في عام ١٩٩٠ لا ينبغي لها أن تشير إلى بلدان البلقان على أنها دول "برزت مؤخرا" . إن هؤلاء المسؤولين الذين يستمرون في استخدام هذه التسمية الخاطئة إنما يسيئون للحقيقة ولبلدهم الذي يكافح من أجل أن يجدد نفسه ويعلو على أكاذيب الماضي . وهذا ينطبق أيضا على بعض التسميات والنوايا الأخرى .

إننا لا نعتقد ، على سبيل المثال ، أن الجيش الصربي المتواجد في البلدان المجاورة يمكن أن يُسمى "قوة لحفظ السلم" حتى لو طلت قواته خوداتها باللون الأزرق . ولا نعتقد أن هذه القوات المخولة بأن تعمل في أراضيها وفي أراض مجاورة يصح أن تقيم هي وحدها المخاطر أينما شاءت ودون موافقة البلد المجاور .

إننا نعتقد أن على الدول وجيوشها أن تُدعى بأسمائها الحقيقية . ف "الصرب" و "الجبل الأسود" إسمان رائعان يليقان بأن يُطلقا على الاتحاد ، فدعو الأشباح القديمة تتلاشى . والدفاع عن أعمال دولة ضد دولة أخرى بحجة الحماية الإثنية أمر خطير ، خصوصا إذا كان الهدف منه تحويل مسألة قانونية بجلاء إلى مسألة سياسية . والادعى من ذلك أن نخفي بهذه الطريقة الطبيعة الحقيقية للأعمال العسكرية . وعندما يوصف اعتداء ما بعبارة أكثر حيادا مثل عبارة "نزاع" فإن هذا الموقف النابع من طرف ثالث إنما يفيد المعتدي وبذلك لا يصبح موضوعيا ولا محايدا .

لقد مرت ليتوانيا بهذه التجربة ، وأعتقد أن تجربة ليتوانيا في الدفاع عن نفسها بالحق ، وتجنب الشراك السياسية ، يمكن أن تكون مثلاً مفيداً يحتذى الآخرون ، بما فيهم المنظمة .

إن لليتوانيا ولاتفيا واستونيا جارا كبيرا تتنافس فيه مجموعة من القوى السياسية على السلطة في قطاعات المجتمع والحكومة . وبعض العناصر ديمقراطية ، وبعضها أقل ريمقراطية ، والبعض الآخر ليس ديمقراطيا على الإطلاق . إن ذلك الجزء من الأوساط الإعلامية في روسيا المجاورة الذي ورث العقلية المميزة للامبراطورية القديمة يقوم حالياً بتشجيع المشاعر العدوانية المناهضة لدول البلطيق ، وهذا التشجيع الذي هو بمثابة بديل جديد لسياسة "الحرب الباردة" يتجلى في بيانات المسؤولين مرارا وتكرارا .

واسمحوا لي أن أشاطركم بعض المفاهيم والبيانات ، الصادرة عن العناصر المحافظة في البرلمان الروسي ووزارة الخارجية والتي تقلق الجيران الأصغر لروسيا . فالبلدان الأجنبية هناك مقسمة إلى فئتين : المجال الداخلي والمجال الخارجي . وبالمثل ، فإن المؤلف الليتواني برونويوس كوتافيتشيوس في تدوينه لنص موسيقي له ، يطلق على أربع من الآلات الموسيقية المستخدمة أسماء الكمان القريب والكمان البعيد والبيانو القريب والبيانو البعيد . إن الكمان القريب هو الذي يطفئ على سمع المستمع في الصف الأول فيشعر أن له في الإمساك به "مصلحة حيوية" . أما التناغم الموسيقي العام فهو أقل أهمية بالنسبة له . إن الوثيقة الصادرة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي تومي باتخاذ هذا الموقف . وهذا المفهوم ليس جديداً ، فهو موجود منذ أيام إيفان الرهيب . وقد استخدمته دول أخرى ولكن بدرجة أقل من النجاح .

إن "المجال الداخلي" يُعد منطقة للمصلحة الفائقة أو للمصلحة الخاصة . وما دام هذا المفهوم قد تجددت معالمه فقد يقتضي الأمر التوقيع على حلف على شاكلة حلف مولوتوف - ريبنتروب ، كما قد يقتضي الأمر استخدام القوة العسكرية فلا يعود المجال

الداخلي السابق أرضاً أجنبية . وعندئذ يصبح المجال الخارجي مجالا داخليا بدوره وبالتالي منطقة مصالح خاصة . ويستمر التوسع الإقليمي ، ويظل مستمرا إذا سمحت الموارد بذلك ، حتى لا تبقى هناك أي بلدان أجنبية على الإطلاق .

وبالنسبة لمن يعتقدون عملية التوسع الإقليمي هذه عملية طبيعية ، تعد العملية العكسية عملية مؤلمة للغاية . ولهذا السبب تُبدل محاولات لعرقلتها ، ولوقف سحب القوات من أراضي البلدان المجاورة ، ولهذا السبب لا بد للمرء أن يجد من يتعین عليه أن يبسط له الحماية بهذا الجيش كذريعة لعدم سحب قواته . والسياسيون مثل الرئيس يلتسن الذين يفكرون بأسلوب ديمقراطي وبمنظار أوسع والذين يريدون سحب الجيش وتطبيع العلاقات ، يوصمون بأنهم خونة لا يدافعون عن المصالح الامبراطورية للدولة . "مما الحكم هي مصالحنا" ، "وحقوقكم هي حقوقنا" ، هذا ما يقال للرعايا المقيمين في الخارج ، وخاصة للذين يعتقدون منهم أن مصلحتهم الأولى وحقهم الأساسي يتمثلان في استعادة نظام الامبراطورية السابقة وتقاليدها .

إنني أرى رأيا آخر . فعلى سبيل المثال ، أعتقد أن للجالية الروسية في استونيا مملحة عليا وحقا طبيعيا في تعلم قليل من اللغة الاستونية ثم اكتساب الجنسية الاستونية بعد أشهر معدودة ، طبقا للقانون الذي تشور حوله ضجة كبرى هناك في الوقت الراهن . إننا لا نسمع أي احتجاج من الليتوانيين الذين يعيشون في استونيا ، ولا تعتزم ليتوانيا فرض أي جزاءات ضد ذلك البلد . لن نوقف أي معاهدات أبرمناها مع استونيا ، ولن نطلب من الأمم المتحدة فرض أي جزاءات ضدها . ولم أسمع بأن إسرائيل أو أوكرانيا قد طلبتا اتخاذ إجراءات مماثلة ، مع أن وزير خارجية الاتحاد الروسي أعرب في بيانه في هذه الدورة للجمعية العامة عن قلقه على أبناء الجنسيات الأخرى المقيمين في استونيا .

إننا نخالف الرأي الذي أعرب عنه في المجلة الدورية الروسية "النشرة الدبلوماسية" ، والقاتل بأن الاستفتاء أو غيره من أشكال التصويت في دولة ما يجوز اعتباره عملا من أعمال القوة ضد دولة أخرى ، بما يترتب على ذلك من حق مغترض في أن

تلجأ هذه الدولة الأخيرة إلى اتخاذ "تدابير على سبيل رد الفعل ، ليس بالضرورة أن تكون ذات طابع متكافئ" . إن هذه الدبلوماسية تستند إلى الأمل في أن :
 "روسيا لن تدان ، على الأقل من جانب تلك الأمم التي ستكون في تلك اللحظة متجهة بطائراتها صوب بلد مثل ليبيا أو العراق" .
 تلك هي العبارات التي قيلت في آب/أغسطس ١٩٩٢ ، ولكنها تبدو وكأنها قيلت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

وعندما نسمع من هذه المنصة بالذات أن من الضروري استخدام القوة لحماية حقوق الإنسان ، نبدأ على الفور بالتساؤل من هو هذا الشرطي المدافع الاتي من روسيا ، مثلاً ، إلى مولدوفا ، أو من صربيا إلى البوسنة . إنه في دوبروفنيك وفي سراييفو يدافع عن حقوق أقليته بأساليب بالغة الغرابة . وهو يذكرني بنكتة قديمة من قبيل الفكاهة السوداء ترجع إلى أيام ستالين . سأل الأول "هل ستقع حرب عالمية شالثة ؟" فأجاب الثاني "كلا ، لن تقع ، ولكن ستقع معركة من أجل السلم لن تُبقي حجراً على حجر" .

ولهذا السبب لا نريد أن نرى قوات حفظ السلام الروسية وهي تتحول إلى قوات تغرض "السلم الروسي" ، في هذا المجال الداخلي المؤلف من بلدان أجنبية ونود أن يتذكر أحد حقوق الإنسان لمئات الآلاف من الأفراد الذين تم ترحيلهم من بلدان البلطيق ، بما في ذلك حقهم في التعويض ، وأن يساعد أحد ، ولعله الأمم المتحدة ، على رفع سموم الحرب العالمية الثانية من قاع بحر البلطيق وهي السموم التي ألقتها الجيش الروسي بالقرب من شواطئنا . إن ما يتعرض للخطر الآن هو حق أي إنسان في العيش على شواطئ بحر البلطيق .

ونود أن نرى المجتمع الدولي يساعد جميع الأمم على الخلاص من الوباء الأحمر ، وأن نرى أسرة الأمم تساعد روسيا اقتصادياً وتساعدنا كذلك في سعيها إلى إقرار الديمقراطية والعدالة . ولا بد أن يكون من الشواغل العالمية الحيلولة دون تمكن يد

الشيوعية الميئة من جر الامة بأكملها بل البشرية بأسرها إلى ضريحها الرخامسي .
 علينا أن نقاوم هذا الخطر بالتمسك بقيم أخرى خلاف تلك الآتية من عالم أشباح الماضي .
 إن ليتوانيا ودول البلطيق الأخرى أصبحت تُعد مرة أخرى مبعث تحذد لروسيا ،
 ومسيرى العالم كيف ستكون استجابة روسيا لهذا التحدي . ومن يدري قد لا تكون الضغوط
 الاقتصادية واجراءات الحصار غير الموجهة ضدنا عقابا مباشرا عن تدمير الامبراطورية ،
 أو مساعدة موجهة للمعارضة اليسارية في ليتوانيا . قد تكون هذه مجرد صعوبات
 تعانيها روسيا نفسها ، ولو أنها ليست على الأرجح صعوبات اقتصادية خالصة . إننا
 أيضا نواجه صعوبات ، ولذلك فإننا نعرف ماهية الصعوبات أحسن معرفة .

إن الاتفاقات الثنائية التي تم توقيعها مؤخرا بشأن انسحاب القوات المسلحة
 الروسية من ليتوانيا تعطينا الأمل . وقد رحب العالم الديمقراطي ورحبت جموع غفيرة
 من الناس ذوي النية الحسنة بهذه الاتفاقات . ولا أشك في أن الأمم المتحدة ستحت على
 أن يتم توقيع أمثال هذه الاتفاقات بين لاتفيا وروسيا وكذلك بين روسيا واستونيا .
 وعلاوة على ذلك ، ينبغي رصد عملية انسحاب القوات المسلحة بعناية ، كي تتمكن دولنا
 الأربع في أقرب وقت ممكن من تطبيع علاقاتها في ظلال الأمن والرخاء والصداقة بين جميع
 شعوب المنطقة .

إنني أشكركم ، يا سيدي الرئيس ، لمنحي هذه الفرصة للإعراب عن هذا الامل .
وختاما ، أود أن أقول بضع كلمات عن الإصلاحات الهيكلية للأمم المتحدة . إن
هذه الإصلاحات ترتبط أيضا بتجربتنا .

عندما تفرض دولة كبيرة ضغطا على جارة صغيرة وتتهمها ، فإن الأخيرة ينبغي أن
تجد الدعم هنا في الأمم المتحدة ، التي يتوجب عليها الدفاع عن الدول الصغيرة .
ويمكن إجراء تغييرات في التمثيل ، مثال ذلك إنشاء مجموعة للدول الأوروبية الصغيرة
في الأمم المتحدة وهي مجموعة تجمعها رؤيتها الخاصة للمشكلات العالمية ويؤلف بينها
حرصها المشترك على الحفاظ على الهوية الوطنية . ولعل "أوروبا الصغيرة" هذه تكون
منطلقا لحركة تضامن للدول الصغيرة في جميع أصقاع العالم .

ويمكن توسيع مجلس الأمن ليضم ثلاثة أعضاء دائمين جدد : اليابان ، وألمانيا
والهند ، وتقييد سريان حق النقض منذ ذلك التاريخ فصاعدا بجعله مشروطا بممارسة
عضوين على الأقل لهذا الحق في نفس الوقت لا عضو واحد .

وأطلب أن تتفضلوا بإدراج هذه الأفكار في المناقشة الجارية للأفكار المطروحة
للنظر في الأمم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس المجلس الأعلى بجمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلى به .
امطبخ السيد فيتاوتاس لاندزبرغبي ، رئيس المجلس الأعلى بجمهورية ليتوانيا
إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ايفانز (امتراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنئكم ،

ياسيد غانيف على انتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة السابعة والأربعين . انكم
تشغلون هذا المنصب الهام في وقت حافل بالتحديات للأمم المتحدة ودولها الاعضاء ،
وليس أقلها بلادكم ، التي تقوم على نحو يثير الإعجاب بتوطيد مكتسبات عملية إقامة
الديمقراطية . ويتطلع الوفد الاسترالي إلى العمل على نحو وثيق معكم طوال الدورة .

كما أتقدم ، في البداية ، بالترحيب الحار نيابة عن استراليا بالدول الثلاث عشرة التي ستكون هذه الدورة دورتها الأولى كأعضاء في الأمم المتحدة وهي أرمينيا ، وأذربيجان ، وأوزبكستان ، وتركمانستان ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وطاجيكستان ، وكازاخستان ، وكيرغستان ، ومولدوفا ، وكرواتيا ، وسلوفينيا ، والبوسنة والهرسك . إن لدينا على ما أعتقد ، في مجتمعنا الاسترالي المتعدد الثقافات من المهاجرين من كل دولة من تلك الدول ، ما يجعلنا نشعر بالفعل ، أننا نعرفكم جميعا أحسن معرفة .

في العام الماضي شهدنا الانهيار الكامل للهيكل العالمي ذي القطبين الذي كان دعامة العلاقات الدولية منذ عام ١٩٤٥ . وقد انحصرت مخاطر اندلاع محرقة نووية عالمية حتى بلغت نقطة الزوال التام تقريبا . وكذلك كان الحال بالنسبة لايديولوجيات الماضي العقيمة التي وضعت لفترة طويلة العقبات في طريق تطوير نظام تعاون دولي جديد تحت سلطة الأمم المتحدة ووكالاتها .

ولكن بينما نجد أن فرص التعاون لم تكن قط أعظم مما هي عليه الآن ، فإن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي نتيجة للمصاعبات الإقليمية ، والازمات الإنسانية ، والمشاكل عبر الوطنية التي لم تحل ، لم تكن بدورها قط أعظم مما هي عليه الآن . إن ما نتوقعه اليوم من منظومة الأمم المتحدة شيء هائل ، ولكن لا تزال هناك علامة استفهام كبيرة للغاية حول قدرة منظومتنا على التنفيذ . وقد حقق المجتمع الدولي في الأشهر الإثنتي عشرة الماضية بعض النجاحات الباهرة في مواجهة بعض هذه التحديات . فقد شهدنا ، على سبيل المثال ، توقيع اتفاقات باريس بشأن كمبوديا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ، والمفاوضات التي استكملت مؤخرا بشأن نص اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد على مستوى القمة في ريو في حزيران/يونيه ، والتحرك قديما في عملية السلام في الشرق الأوسط ، والآمال في حل المشاكل طويلة الأمد في أفغانستان ، وقبرص ، والصحراء الغربية .

ولكن هناك عدد من المشاكل لا يزال حله في أوانه وبصورة فعّالة أمرا مستعصيا حتى الآن على الأمم المتحدة ، وعلى الجهود التعاونية الدولية بوجه عام . وأكثر هذه المشاكل أهمية ومأساوية الصراعات في يوغوسلافيا السابقة والصومال . وبالمثل ، فشل العالم حتى الآن في جهوده لتعزيز وتوسيع نطاق النظام التجاري الدولي الليبرالي عن طريق جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري في إطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) ، إن هذا الفشل يثير قلق الأمم النامية بقدر ما يثير قلق الأمم المتقدمة .

وتتيح دورة الجمعية العامة هذه الفرصة للاستعراض المنتظم للشروط الذي قطعناه ، والشروط الذي لا يزال يتعين علينا أن نقطعه ، بشأن طائفة المشاكل الحادة ، السياسية والاقتصادية والإنسانية ، التي تواجهنا الآن في شتى أرجاء العالم . وفي هذا الصدد ، يقدم لنا تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" كثيرا من العون بشأن بعض الجوانب الرئيسية التي أود أن أركز عليها في هذا البيان . إن التقرير ، وإن كان يركز بالتحديد على دور الأمم المتحدة في صنع السلام وحفظ السلام والمجالات ذات الصلة ، قد كتب بالطبع إزاء خلفية التحدي الكامل الذي تواجهه منظومة الأمم المتحدة الدولية ، ولا سيما في ضوء الأهمية الحيوية للاهتمام إلى حلول دائمة للمشاكل القديمة العهد التي ينطوي عليها بقاء البشرية ، وحسب كلمات الميثاق "رفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" .

وإذا كنا قد تعلمنا على مر السنين شيئا عن مصادر الصراع والحرب ، وما يلزم لامتنعاب السلم والأمن ، فهو إن هذه المشاكل لابد من معالجتها على مستويات مختلفة . فالأخطار المحيقة بالأمن لا تنشأ فقط من الطموح العسكري وسباق التسلح ، ولكن أيضا من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي ، ومن جهل البلدان ببعضها البعض ، ومن عدم معالجة المشاكل التي تتجاوز بطبيعتها الحدود الدولية ، ومن عدم ثقة القادة الوطنيين في مداد رأي وحكم شعوبهم . وأي نظام ففّال للتعاون الدولي لمجابهة الأخطار المحيقة بالسلم والأمن لابد له أن يعمل على جميع هذه المستويات في آن واحد .

في المقام الاول ، عندما يطلق عنان عدوان عبر الحدود الوطنية ، لابد أن تتوفر للمجتمع الدولي قدرة جماعية ذات مصداقية لمقاومة ذلك العدوان . وينص الفصل السابع من الميثاق على وظيفة إنفاذ السلم هذه . ويوجد الآن في حقبة ما بعد الحرب الباردة استعداد جلي في المجتمع الدولي لاستخدام الوظائف المتمثلة في التدخل بمقتضى الفصل السابع ، التي ظلت أمدا طويلا ، بسبب حق النقض في مجلس الأمن ، غير قابلة للاستخدام في حالات العدوان السافر وغيره من التهديدات الواضحة عبر الحدود الموجهة للسلم والأمن الدوليين .

وبطبيعة الحال ليست كل حالات العدوان ، أو حالات التسبب عمدا في المعاناة ، حالات تحدث عبر حدود الدول أو تقع بطريقة تشكل ، بصورة واضحة لا لبس فيها ، تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وسيكون هناك عدد من هذه الأوضاع يمكن لتدخل المجتمع الدولي أن يحدث فيه تغييرا مما يولد ضغوطا سياسية ومعنوية كبيرة علينا جميعا لاتخاذ إجراء . ويبدو ، للأسف ، أن الأمم المتحدة متواجّه بصورة متزايدة بحالات ينازع فيها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الاحساس الغلب بضرورة العمل استجابة لنداء الضمير الدولي . ومن الجائز ألا يكون من المستطاع أبدا تعديل ميثاقنا تعديلا رسميا بحيث يحدد على وجه الدقة الظروف التي يكون فيها هذا التدخل مشروعا والحالات التي لا يجوز فيها هذا التدخل . إلا أن تجربتنا الأخيرة تبين أن هناك استعدادا آخذا في الظهور - يشاطره بلدي بالتاكيد - للتكفل بالتدخل الجماعي في الحالات التي تصدم الضمير على نحو بالغ ، ولعل مجموعة من السوابق العرفية ستظهر بمرور الوقت فتشكل مصدرا تستمد منه بذاته هذا سلطة التدخل في المستقبل .

والمستوى الثاني للمشاركة الضرورية للأمم المتحدة في شؤون السلم والامن هو حفظ السلام ، ذلك النشاط الذي يقصر عن الإنفاذ الفعلي ولكنه يتضمن تقديم المساعدة الميدانية في مجالات الرمد والإشراف والتحقق ، وبوجه عام تأمين تنفيذ الاتفاقات فور إبرامها . وكما توضح بجلاء عمليات حفظ السلام المختلفة الجارية الآن أو المقرر الاضطلاع بها في كمبوديا و افريقيا والشرق الاوسط وأماكن أخرى ، ان عددا متزايدا من الأنشطة المتنوعة التي تضم موظفين عسكريين ومدنيين يندرج تحت هذه المظلة العامة . ولا يوجد وصف واضح لأي من هذه الأنشطة في نص ميثاق الأمم المتحدة ، ولكن إن من الواضح وضوحا كاملاً أن جميعها في روحه .

وتؤيد استراليا بشدة الدعوة التي وجهها الرئيس بوش في ٢١ أيلول/سبتمبر لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمليات المتعلقة بها ، وترحب بوجه خاص بالنية التي أعلنتها الولايات المتحدة للنظر في سبل تأمين دعم مالي كافٍ لهذه الأنشطة ولأنشطة الأمم المتحدة الإنسانية كذلك . ومن الواضح أن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدارتها مجالان رئيسيان لنشاطها يلزم للجمعية العامة أن تتخذ مقررات بشأنها في دورتها هذا العام . ومن دواعي الأسف أننا ، أمم العالم ، لم نوفر للأمين العام بعد الموارد المالية أو المرونة اللازمة للاضطلاع على وجه السرعة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام .

وتؤيد استراليا من جهتها دعوة الأمين العام في "خطة للسلام" (A/47/277) إلى إنشاء صندوق احتياطي لحفظ السلام في هذه الدورة وإلى إقرار تلقائي فعلي لثلاث الميزانية المتوقعة لعملية حفظ ملام ييسر وزعها بسرعة وفعالية . ونوصي أيضا بأن ينظر الأمين العام في إجراء المزيد من التغييرات الهيكلية في الأمانة العامة كوسيلة لتحسين إدارة عمليات حفظ السلام ، بما في ذلك نقل شعبة العمليات الميدانية إلى إدارة عمليات حفظ السلام .

والمستوى الثالث لمشاركة الأمم المتحدة في السلم والامن ، وهو أهم المستويات وأكثرها ضرورة ، هو منع نشوب الصراع . وعلينا نحن في المجتمع الدولي أن نبذل

قصارى جهدنا عن طريق الأمم المتحدة لتهيئة الظروف التي تقلل إلى الحد الأدنى التزعزع والتهديدات المحيطة بالسلام والتي تجعل من الممكن التصدي لبعض الحالات التي تنطوي على أخطار جسيمة قبل أن تصل إلى مرحلة تتطلب فيها اتخاذ إجراءات لحفظ السلام أو ما هو أسوأ ، وهو إنفاذ السلام قسرا .

والمنع الفعال للصراع وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى يتضمنان ثلاثة أنواع من الأنشطة متميزة تماما . فهي تنطوي في المقام الأول على معالجة طائفة متنوعة من التهديدات غير العسكرية للسلام ، وثانيا ، هي تعالج الأخطار العسكرية على الأمن التي يثيرها اكتظاظ الأسلحة دون رقابة ، وثالثا ، ممارسة الدبلوماسية الوقائية وترتيبات صنع السلام في أشد الأشكال الممكنة فعالية للتصدي في مرحلة مبكرة للحالات التي تنطوي على خطر جسيم محدد . وأود أن أركز ملاحظاتي على ما يجب أن نضطلع به في هذه الجمعية العامة وما يتعداها في كل من هذه المجالات على التعاقب .

ومن بين أكثر الأخطار غير العسكرية تهديدا للحياة الأخطار التي تشكلها الكوارث الإنسانية ، وبخاصة المجاعة . إن المأساة المتكررة ، مأساة المجاعة الجماعية في إفريقيا - وكثيرا ما تتفاقم تلك المجاعة نتيجة للصراع العسكري الذي يلزمها ، وإن كان لا يفسرها تفسيراً تاماً - تؤكد الحاجة إلى منظومة الأمم المتحدة ككل ، وبخاصة إلى مجلس الأمن ، بغية تعزيز قدرتها على التصدي لمشاكل المجاعة المحتملة .

وتقترح استراليا إنشاء فريق من كبار الموظفين من البلدان النامية والمتقدمة النمو ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، تدعمه إدارة معززة للشؤون الإنسانية وقاعدة بيانات شاملة ، ويجتمع الفريق بصفة منتظمة لإجراء استعراضات رفيعة المستوى لحالة المجاعات على الصعيد العالمي ولتحديد الحالات التي تنذر بوقوع الأزمات . ومن شأن هذا الفريق أن يكون مسؤولا عن تحويل التعميدات إلى شحنات غذائية تنقذ أرواح المعوزين ، وأن يسعى إلى تأمين إكمال مساهمات المانحين بعضها لبعض وتنسيقها بطريقة مناسبة ومحكمة الهدف . ومن شأن هذا الفريق الاستعراضات رفيعة المستوى أن يقدم بصفة منتظمة إلى مجلس الأمن تقريرا يتضمن توصيات مناسبة .

والمجاعات ما هي إلا أكثر الأمثلة تطرفاً على مشكلة عالمية أكثر انتشاراً بكثير . والأمين العام ، في الخطاب الذي وجهه إلى قمة حركة بلدان عدم الانحياز حدد "عدونا الالد" بأنه الفقر . ودفع بالترابط الذي لا ينفصم بين السلم والازدهار ، والامن السياسي والاقتصادي ، والديمقراطية والتنمية ، وحماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار ، مؤكداً أنه إن لم نعالج التهديد الذي يشكله الفقر ، فإنه سيؤثر كل ما نحققه من تقدم في المجالات الأخرى . ويجب أن نضع ذلك نصب أعيننا خلال ما تبقى من هذا العقد وما بعده عندما نعمل على معالجة التهديدات غير العسكرية للسلم والامن .

وهناك مسألتان على وجه الخصوص سيكون لهما أثر حاسم على قدرتنا على التغلب على هذه التهديدات . المسألة الأولى هي التراجع إلى الحماية ، الذي يمكن أن ينجم عن الفشل في التوصل إلى اتفاق في جولة أوروغواي ، مما يلحق ضرراً لا يمكن التكهّن به باقتصادات كثيرة في جميع أنحاء العالم ، ولا سيما اقتصادات أكثر الدول فقراً التي من شأنها أن تستبعد فعلاً من فوائد التوسع في التجارة العالمية . ولا يمكن أن نفوت الفرصة التي تتيحها جولة المفاوضات هذه لرفع المزيد من القيود عن التجارة العالمية وإقامة أنظمة منصفة للمكونات الجديدة في التجارة العالمية . وقد أوضحت دون أدنى شك قمة حركة عدم الانحياز التي عقدت مؤخراً أن البلدان المتقدمة النمو والنامية تتشاطر هذا الرأي على حد سواء .

والحاجة الهامة الأخرى في هذا الصدد هي المتابعة العاجلة الفعالة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وبخاصة إنشاء لجنة فعالة معنية بالتنمية المستدامة . ولا يسعنا الآن أن نبذل الفرصة التي أتيحت لنا في ريو لشن هجوم جاد للقضاء على الفقر العالمي على أساس مبادئ التنمية القابلة للاستمرار . وتجاهل تلك النتائج لن يؤدي ، في أفضل الأحوال ، إلا إلى حلول قصيرة الأجل لن تؤثر تأثيراً يستحق الذكر في قدرتنا على تأمين مستقبل هذا الكوكب . وهذا يلقي عبئاً خاصاً علينا في هذه الدورة . وقراراتنا وأعمالنا سيكون لها أثرها الحاسم في كيفية المضي قدماً بالشواغل التي تحدت في ريو .

والكوارث الطبيعية والفقر المدقع والمجاعات وتدهور البيئة ، كلها ، بالإضافة إلى الحرب نفسها ، تساهم مساهمة كبرى في مشكلة إنسانية ضخمة أخرى ، وبالتالي مشكلة أمنية ، يكاد النظام الدولي يعجز عن معالجتها ، وهي مشكلة التدفقات السكانية غير المنظمة . ولا تزال الوكالات ذات الصلة ، وبخامة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، تظطلع بكثير من أعمال الفوضى وإعادة التاهيل الهامة للاجئين والمشردين ، كما أولت الجمعية العامة المشكلة مؤخرًا بعض الاهتمام المفيد . ولكن الالتزام لا تزال تتفاقم ، ولا تزال هناك مشاكل واضحة في تنسيق الاستجابات بين الهيئات المنفذة والمشرقة . ويجب معالجة هذه المشاكل بطريقة فورية ، وأحد السبل الجلية لتحقيق ذلك هو أن نعزز مرة أخرى قدرة الإدارة الجديدة للشؤون الإنسانية .

وهناك تهديد واحد آخر على الأقل للسلم والأمن تأمل استراليا أن توليه هذه الجمعية العامة المزيد من الاهتمام ، وهو عدم مراعاة الحكومات للمعايير الأساسية لحقوق الإنسان على النحو الوارد في الإعلان العالمي وفي المهددين الأكثر تفصيلا اللذين انضم إليهما الكثيرون منا .

وفي هذا الصدد ، يؤكد الأمين العام بصورة صحيحة للغاية في تقريره "خطة للسلم" (A/47/277) على مسألة حقوق الأقليات . ومن المفهوم أن بعض المجموعات الإثنية واللغوية ، بعد أن تحررت من الأغلال الحديدية للأنظمة الشمولية ، بدأت تسمى ، ولا شك في أنها ستظل تسمى ، إلى إنشاء كيانات سياسية خاصة بها . وكما تجلى بصورة واضحة للغاية في دولتي يوغوسلافيا السابقة والعراق وغيرهما من الدول ، لا يوجد رد سهل على هذه التطلعات ، وبخامة عندما يكون تقرير المصير في هذه الحالات معادلا للتجزئة ويصبح في حد ذاته مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين . والحرب ، ولا سيما الحرب المدنية ، تولد أيضا الكثير من أضرار الإساءات لحقوق الإنسان .

ومعظم هذه التطلعات إلى تقرير المصير قد يمكن في الواقع تحقيقها عن طريق التقيد الأكثر صرامة بحقوق الإنسان وضمانات حقوق جميع الأقليات - الإثنية والدينية

اللفوية والاجتماعية - ضمن إطار ديمقراطية . وسيعرض على الجمعية العامة في دورتها الحالية مشروع إعلان معني بحقوق الاقليات صدقت عليه في وقت مبكر من هذا العام لجنة حقوق الإنسان وفي وقت لاحق من هذه الدورة تعلن السنة الدولية لسكان العالم الاصليين التي تلتزم بها استراليا التزاما صارما ، وسيكون هذا الإعلان دليلاً آخر على اهتمامنا في هذا الصدد .

ما زال خرق المعايير العالمية لحقوق الانسان ، لسوء الحظ ، شائعا جدا . وفي بلد مثل بورما - أي ميانمار - يركز أمن الدولة على انكار حقوق الانسان وعدم تطبيق العمليات الديمقراطية . وفي جنوب افريقيا فإن الوعد بانتقال تفاوضي ملمي الى حكم الاغلبية ما زال مخفوفاً بالمخاطر نتيجة العنف المتكرر ذي الكشافة المروعة ، وهو بحد ذاته ميراث واضح لنظام الفصل العنصري .

هذان المثالان وأمثلة عديدة أخرى يمكن ذكرها تبين أبعاد المشكلة التي لا تزال تنتظرنا . وهي تؤكد أهمية المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان الذي سيعقد في فيينا في العام المقبل ، لا سيما بالنسبة للحكومات التي تحتاج الى مزيد من التشجيع لاعتماد سياسات لحقوق الانسان تستند ، وأشد ، ليس الى ما يسمى بالقيم الغربية ، بل الى معايير السلوك العالمية المقبولة دوليا . والمناقشة في هذه الدورة ينبغي أن تلعب دورا هاما في تطوير نهج توافقي حيال المؤتمر . وعلى أقل تقدير آمل أن تحسم المناقشة مسألة جدول الاعمال المعلقة ، التي ظلت دون بت في الاجتماع التحضيري الذي عقد مؤخرا في جنيف .

ويمكن للجمعية العامة في هذه الدورة أيضا أن تنظر بصورة مفيدة في اتخاذ خطوات أخرى لتعزيز احترام حقوق الانسان . وهناك ، على سبيل المثال ، دعوة متزايدة من جانب المجتمع الدولي الى إنشاء آلية لمحاكمة الافراد عن خروقات القانون الانساني الدولي والجرائم الدولية الأخرى . وتؤيد استراليا النظر في اقامة اختصاص جنائي دولي لمعالجة هذه الجرائم ، وترى أن لجنة القانون الدولي ينبغي أن تواصل عملها الهام بشأن هذا الموضوع ، وعلى وجه التحديد بصياغة نظام تأسيسي لمحكمة جنائية دولية .

بالرغم من انتهاء الحرب الباردة ما زال يلزم أن يبذل المجتمع الدولي جهدا وقائيا كبيرا بالنسبة لخفض الخطر العسكري على الامن ، ذلك الخطر الناشئ عن استمرار التسلح . وإن المناخ من أجل القيام بهذا الجهد مشجع الآن بالتأكيد . والمساءلة الدولية في هذا الميدان بدأت تؤتي ثمارها أخيرا . وبعد أكثر من عشرين عاما ، تم

التوصل الى نص اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية ، وهذا يعد إنجازا تاريخيا عملت استراليا على تحقيقه بجد بالغ . وإن الإقرار الإجماعي لهذه الاتفاقية ، بالتوصية بتوقيعها والمصادقة عليها على نطاق عالمي شامل ، سيكون إنجازا هاما لهذه الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة .

ينبغي أن نبني أيضا على النجاح الذي حققناه في إبرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية لإعادة تنشيط جهودنا الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن العناصر الاخرى لجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الاطراف . إن الفوائد التي تجنيها البشرية من انتهاء الحرب الباردة ستضيع بسرعة ما لم ينقل التقدم ، المحرز في المفاوضات الثنائية بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق ، الى العملية المتعددة الاطراف لتحديد الاسلحة .

وعلىنا أن نضاعف جهودنا من أجل ايجاد عالم خال من الاسلحة النووية والتهديد بالحرب النووية . وعلىنا أن نعمل بجد أكبر لتحقيق العضوية العالمية في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وبضمان تمديدها دون تعديل والى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ . وينبغي أيضا أن نواصل التقدم الذي أحرز منذ حرب الخليج لتعزيز نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإحكام ضوابط التصدير المفروضة على المواد النووية والمواد ذات الاستخدام الثنائي المتمثلة بالمواد النووية . وينبغي أن نبني على أساس الوقف الطوعي للتجارب النووية الذي اقترحته روسيا وفرنسا . وأحث الدول الاعضاء على أن تؤيد مرة أخرى مشروع القرار الذي ستشترك استراليا في تقديمه في هذه الدورة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

إن زيادة الصراحة في الانشطة العسكرية ينبغي أن تظل هدفا رئيسيا لجميع أعضاء الجمعية العامة . واعتبر أن سجل الأمم المتحدة لعمليات نقل الاسلحة التقليدية ، الذي أنشأته الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين خطوة هامة في هذه العملية . وترحب استراليا بتقرير الأمين العام عن تشغيل هذا السجل وتؤيد اعتماده .

وفي قمة بلدان عدم الانحياز الذي انعقد مؤخرا في جاكرتا ، أعرب القادة عن عميق قلقهم إزاء الاثر السلبي للانفاق العسكري العالمي ، وأعربوا عن تأييدهم لتحقيق الامن عند مستويات من التسليح أدنى . وعلينا جميعا أن نعمل للوفاء بهذه التعهدات ، الامر الذي يؤدي الى الإفراج عن أموال ضرورية للمساعدة على تحرير شعوب العالم من العوز وكذلك من الخوف من الحرب والدمار .

إن الاخذ بجدول أعمال فعال لتحديد الأسلحة ، ومعالجة طائفة متنوعة من الاخطار غير العسكرية على الامن ، سبيلان هاما لتهيئة بيئة عامة تقل فيها الاخطار المحيطة بالامن الى حد أدنى . وتؤدي الى النتيجة ذاتها أيضا استراتيجيات بناء السلام التي يرد وصفها في تقرير الامين العام ، والكثير منها ينطبق على حالات ما قبل الصراع بقدر انطباقه على حالات ما بعد نشوب الصراع . لكن الأدوات المؤثرة في حالات محددة لتلافي الصراعات وتلافي تصاعد الصراعات هي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام .

أكد الامين العام في "خطة للسلام" على أهمية الدبلوماسية الوقائية باعتبارها وسيلة مجدية من حيث التكاليف لتجنب التكاليف البشرية والمادية للصراع والاعباء المترتبة على استخدام القوة المسلحة لحسم الصراعات . وفي حقيقة الامر ، إذا درسنا أسوأ الصراعات التي وقعت على مدى الإثنى عشر شهرا الماضية - في يوغوسلافيا السابقة والصومال وافغانستان - يمكننا أن نحتاج بصورة وجيهة بأنه ، في الحالتين الأولى على الأقل ، لو كان قد تم إيلاء المزيد من الاهتمام للدبلوماسية الوقائية لتسنى تلافي الكوارث التي ألمت بتلك الأمم والشعوب . ومن ثم ترى استراليا أن التحدي الذي يواجهه الأمم المتحدة في السنة المقبلة يتمثل في تنظيم عمليات فعالة لتحويل وعد الدبلوماسية الوقائية بجميع جوانبها الى واقع ملموس .

إن الدبلوماسية الوقائية الفعالة لا يمكن أن تكون عفوية أو هامشية بالنسبة للأنشطة الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة . المطلوب هو وجود مقدرة معززة داخل الأمم المتحدة على تشجيع ومساعدة الأطراف في المنازعات على حسم خلافاتهم بصورة سلمية . والعناصر الأساسية في نجاح الدبلوماسية الوقائية هي التوقيت والموارد

الوافية بالغرض واستعداد الدول الاعضاء على اعطاء الامم المتحدة سلطة استخدام جميع الوسائل المتاحة من أجل تنفيذها الفعال .

وعلى الصعيد العملي ، فإن اندلاع الاعمال القتالية المسلحة كان في كثير من الاحيان المحرك لإجراءات الامم المتحدة والعتبة التي عندها تعتبر حالة معينة خطرا على السلم والامن الدوليين . وإن إيلاء الاهتمام في أبكر وقت ممكن للمنازعات التي تكون احتمالات انفجارها كبيرة أمر حاسم إذا أريد لها أن تعالج قبل أن تلتزم الاطراف بموقف معين وتقع في فخ مهاتراتها وأعمالها .

وهذا بدوره يستدعي تشكيل وحدة دائمة داخل الامانة العامة ذات قدرة معززة على جمع وتلقي وتحليل وقائع أساسية وكذلك معلومات عن شواغل ومصالح الاطراف في نزاع ما ، بغية تحسين إعداد التوصيات بشأن الاجراء الممكن اتخاذه . وهذا يقتضي نهجا أكثر انتظاما حيال جمع المعلومات وتحليلها ، ولابد من أجل ذلك إنشاء وحدة داعمة مكرسة فنيا في الامانة العامة .

وهذا سيحتاج بدوره الى مستوى متطور من الخبرة الفنية والمهارة في شكل نواة من أخصائيي الشؤون الخارجية ومحليي السياسات ذوي الخبرة والمعرفة في حل الصراعات ، الذين تتوفر لديهم المهارات الضرورية لتشجيع الاطراف في النزاع على تحسين الاتصال وتقليل إذكاء الصراع الى الحد الأدنى وتحديد المسائل والاهتداء الى السبل المبتكرة الابداعية للتوفيق بين مصالحها المتضاربة . وإن الزيارات الميدانية الروتينية المنتظمة ينبغي أن تتيح تحسين القدرة على تقصي الحقائق وجمع المعلومات من أجل الإنذار المبكر والفرصة لإسداء المساعي الحميدة بصورة هادئة . وينبغي أن يكون لدى الموظفين القدرة على اكتساب معرفة متعمقة عن المنازعات الناشئة واكتساب ثقة جميع الاطراف في مرحلة مبكرة . وينبغي استحداث آلية تقييم لجمع وتحليل وحفظ الخبرة المتجمعة من هذه الأنشطة الامر الذي يمكن أن يكون مفيدا في حالات مماثلة أخرى.

ولهذا أؤيد بالقرارات التي اتخذها السيد بطرس بطرس غالي لإنشاء شعب على أساس جغرافي داخل إدارة الشؤون السياسية تشمل مهامها جمع المعلومات عن مختلف المناطق والتحديد المبكر لحالات الصراع المحتملة وتحليلها ، وأحث جميع الأعضاء على دعم الأمين العام في المساعي الجديدة لإنشاء آلية فنية فعالة للدبلوماسية الوقائية . هناك أيضا مجال ، في معرض تشجيع استخدام أكبر للدبلوماسية الوقائية ، للتدريب الأكثر استفادة على المبادئ التي تشكل عماد المفهوم . ويسعدنا أن نسمع في هذا السياق أن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) يزمع الإعلان عن برنامج زمالات جديدة في الدبلوماسية الوقائية في عام ١٩٩٣ . واعتقد أنه سيكون من المهم لموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة والدبلوماسيين والمسؤولين ذوي الصلة من الدول الأعضاء أن يشتركوا في برنامج زمالات كهذا . ويسعدني أن أعلن اليوم أن استراليا ستبرع بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار لليونيتار للمساعدة في تغطية تكاليف العام الأول من تلك الزمالة . وأحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تنظر في التبرع ومشاركة موظفيها . وبالطبع يتمثل أحد التحديات الكبيرة لتعزيز دور الأمانة في الدبلوماسية الوقائية في التردد الشديد من جانب العديد من الدول في قبول أي اقتراح لاضفاء الطابع الدولي على المسائل الثنائية الخلافية . وفي حين أنه سيكون هناك دونما شك حذر بشأن اللجوء المبكر الى المادتين ٣٥ و ٩٩ اللتين ، تمكنان الدول الأعضاء والأمين العام على التوالي من عرض المنازعات على مجلس الأمن ، لا ينبغي أن يكون هناك تردد مماثل بصدد مراعاة المادة ٣٣ التي تقتضي من أطراف النزاع التماس الحل أولا بطريق التفاوض أو التوسط أو ما شابه ذلك .

وما كان مفقداً حتى الآن هو عدم وجود أية قدرة مؤسسية حقيقية داخل منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لهذه النُهج على أساس غير الأساس العفوي برمته . إن بناء القدرة الدبلوماسية الهادئة بالطريقة التي وصفتها سيمثل خطوة كبرى الى الامام ، وسيساعد على مرّ الزمن على زيادة ثقة الاعضاء في عمليات الأمم المتحدة الأخرى التي تتسم بطابع رسمي أكبر .

لقد سميت اليوم الى أن أضفي بعض الجوهر ، لا مجرد الدعم الخطابي ، على القول إن تغير أوضاع العالم في مرحلة ما بعد الحرب يستدعي استجابات جديدة من جانب الأمم المتحدة . وقد بيّن الأمين العام بعض الاتجاهات الجديدة في تقريره المعنون : "برنامج للسلم" وما يلزم الآن هو العمل .

وفي جميع الحالات تقريباً ، لا يلزم انشاء آلية دولية جديدة كبرى ، لأن الآلية قائمة فعلاً هناك في الميثاق - لقد عراها المدا في بعض الأحيان ، لكنها لا تزال مجدية . مع ذلك ، فإن ما يلزم في جميع الحالات فعلاً ، هو تيسير التمويل الكافي وإعادة الهيكلة داخل منظومة الأمم المتحدة للاستجابة الى الطلبات المتزايدة الملقة على عاتقها . وإحدى المهام الأساسية التي ينبغي علينا أن نتحرك فيها قُدمًا في هذه الدورة هي استمرار عملية اصلاح الأمم المتحدة وفقاً لذلك .

وليس في العالم المعاصر من عدو بسيط أو واحد للسلم . إن الحالة المروعة في الصومال ، والازمات التي تلوح على الأفق في موزامبيق والسودان لهما أمثلة توضح - إذا كانت ثمة حاجة الى أمثلة - إن المشاكل لا تأتي في صفقات مرتبة أنيقة . إن الحالة الصومالية تنطوي ، في آن واحد ، على المساعدة الانسانية وحفظ السلام والتفاوض السياسي ، دون أن يكون لأي من هذه العناصر القدرة على الايمال بمعزل عن العناصر الأخرى . وتنظم الأمم المتحدة نفسها الآن في الصومال لكي تتكفل بهذه العناصر بطريقة متكاملة ، وإن كان الوصول الى هذه النقطة عملية صعبة ومتطاولة . إن مهمة الأمم المتحدة مستقبلاً هي التعلم من هذه التجربة وتكريس الموارد الضرورية لتحقيق نوع من التنسيق بين الاستراتيجيات السياسية والانسانية الذي تقتضيه الضرورة بصورة متزايدة في المستقبل إذا كان لنا أن نهتدي الى حلول دائمة للعديد من المشاكل الحقيقية للعالم .

وسيتركز المزيد من الاهتمام ، كما جرى فعلا في هذه المناقشة العامة ، على دور مجلس الأمن نفسه وطابعه التمثيلي . وكما قال الرئيس سوهارتو في الأسبوع الماضي ، عندما تكلم في هذا الصدد باسم حركة بلدان عدم الانحياز برمتها ، فإن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس العالم الذي كان بعد الحرب العالمية الثانية . ينبغي أن تكون الأحكام الحالية للميثاق نبراسنا بكل تأكيد ولكن ينبغي أن يكون ضمن قدرتنا الجماعية ملاحية إحداث التغييرات في تركيبة مجلس الأمن وطرائق اتخاذ القرار فيه بما يمكن ضمان قدرته على القيام بواجبه وتمتعه بتوافق ساحق في الآراء مؤيد لقراراته في السنوات القادمة .

إن المهمة التي تنتظرنا وتنتظر الأمم المتحدة في العديد من المجالات مشبعة للهمم . ومن الواضح أننا جزء من عملية تطور لابد فيها للعالم وللأمم المتحدة من التكيف مع المطالب الجديدة . وينبغي أن نستمد القوة من النجاح الذي تحقق في الشهور الـ ١٢ الماضية ، والتقدم الذي أحرزناه في تحسين التعاون العالمي . إن نجاحنا لم يكن متسقاً : فنحن لم نتمكن من الاستجابة بصورة وافية لبعض التحديات الرئيسية . ينبغي ألا يغيب عن أعيننا أبداً الهدف الذي ينتظرنا : هدف عالم يرفل بالأمن والاستقرار ، ويخلو من الفقر المدقع ، عالم تتمتع فيه جميع الشعوب من التمتع بالحقوق والحريات الأساسية . يجب علينا ألا نتصل أبداً من المسؤولية الملقة على عاتقنا جميعاً لتحقيق هذه الأهداف .

خطاب السيد الكساندر مكسي رئيس مجلس الوزراء بجمهورية البانيا

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب

يلقيه رئيس مجلس الوزراء بجمهورية البانيا .

امطحب السيد الكساندر مكسي رئيس مجلس الوزراء بجمهورية البانيا الى

المنمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني بالغ السرور أن ارحب

برئيس مجلس الوزراء بجمهورية البانيا ، وأدعوه لالقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

السيد مكسي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفنني

ويسعدني معادة خاصة أن اتقدم منكم ، سيدي ، نيابة عن وفد البانيا والشعب
الالباني ، بتهاني القلبية على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة
والاربعين . فانتخابكم تكريم لانجازاتكم الشخصية وشرف لبلادكم ، وتعبير عن الدور
النوعي الجديد الذي تظطلع به في الساحة الدولية الدول التي تمر بمرحلة انتقالية .
واعتقد أن الدورة الحالية ، برؤاستكم ، ستحقق أهدافها ، وهي أهداف المجتمع الدولي
بأجمعه . أود أن أؤكد لكم دعم الوفد الالباني في أعمال الجمعية خلال هذه الدورة .

أغتتم هذه الفرصة لأنقل شكري وأعرب عن تقديري الكبير لسلفكم ، السيد سمير
الشهابي ، على الطريقة الباهرة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها
السادسة والاربعين .

إسمحوا لي أن أقدم تحياتي الى السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام للأمم
المتحدة ، على الدور الجدير بالثناء الذي يضطلع به على رأس المنظمة العالمية ،
وعلى مساهمته في تعزيز روح التعاون ، وخصوصا اسهامه الشخصي في حل مختلف المشاكل
في بؤر التوتر المتعددة في عالم اليوم .

كما أتقدم بتهنية خاصة الى الدول العشرين الاعضاء التي انضمت الى المنظمة
أخيرا ، هذه الدول التي ستظطلع بدور خاص في الدفاع عن القيم المشتركة للمجتمع
الجديد الذي يتشكل الآن . لقد أشرى انضمامها الى عضوية الهيئة العالمية هذه
الشخصية العالمية للأمم المتحدة . ولقد أيدت جمهورية البانيا بقوة عضوية هذه
الدول ، اعتقادا منها بأنها ستعمل على تعزيز العملية السلمية ودفعها قُدما وانها
ستعزز الطريقة الديمقراطية للتنمية .

منذ الدورة الاخيرة شهدنا وقوع عدد من الاحداث الهامة التي أعقبت الحرب
الباردة والتي سوف تؤثر على مستقبل البشرية . لقد تم ترسيخ القيم الاساسية لحقبة
ما بعد الحرب الباردة ، فالمواجهة بين الكتل ، وما صاحبها من توتر سياسي ، قد
حلّت محلها القيم العالمية للديمقراطية والمساواة في العلاقات الدولية ، المترابطة
فيما بينها بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن كل بلد . لقد تم تأكيد

هذا . واليوم ، فإن تطلعات الشعوب صوب تقرير المصير وكفاحها لتأكيد هويتها القومية ، التي تشوهت أيام الشيوعية ، فضلا عن توجها الى الديمقراطية والمساواة ، أصبحت القوى المحركة للأوضاع التي نواجهها اليوم . إن القومية هي تثبيت الهوية القومية ، وبعد ذلك فقط ، تعمل على تحقيق الاندماج .

إن الضربات التي وجهتها بلدان أوروبا الشرقية والوسطى للنظام المشلول منذ بضع سنوات تترجم اليوم مودة النشوة تلك الى جهود مكلفة للتغلب على فترة صعبة سمّتها التجربة والتحول . إن العام الذي مضى عزز الاتجاه السائر نحو الوحدة السياسية وشهد انتصار المبادئ الأساسية لاحترام حقوق الانسان والديمقراطية وحكم القانون والتحرك باتجاه خلق نظام السوق الحرة .

إن مساهمة الأمم المتحدة وخصوصا مجلس الأمن في تحقيق هذه الغايات منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة كانت رائعة . فالأمم المتحدة في سعيها لاضافة بُعد انساني على التوازنات الدقيقة ، تفضلع بمسؤوليات تاريخية . إن المحور السياسي للأنشطة التي تقوم بها يهدف تحديدا الى تعزيز هذه المبادئ وبذلك فإنها تخلق ميكولوجية سياسية مشتركة من الفكر والعمل . إن الوحدة من خلال التنوع - الى تحقيق المصالح القومية لبلد ما ضمن المعادلة العامة للتنمية العالمية - هي بلا شك الأساس للمنظمة ومبرر وجودها ، إنها التجسيد نفسه لسيادة الفكر السلمي على العمل الانفعالي وحفظ التوازن الدقيق نفسه بين الاثنين .

إن قرارات مجلس الأمن ، ولا سيما تلك التي تنص على فرض الجزاءات على الصرب ومونتيفرو ، ومحادثات السلام الخاصة بالشرق الاوسط التي تزيد من فرص ايجاد الحل ، والمحادثات المتعلقة بحل النزاع بين الطائفتين في قبرص ، فضلا عن الأنشطة الأخرى ، كلها تؤكد الطابع العالمي للمنظمة والاثار العام لدورها الفريد غير القابل للتصرف ، الذي هو المعيار العالمي لقياس درجة التقيد بتنفيذ مبادئ القانون الدولي وأعراف الحضارة العالمية المتبعة .

وفي هذا السياق ، ترحب البانيا بالإسهام الذي قدمه مؤخرا الأمين العام في صورة تقريره المعلن "خطة للسلام" بوصفها نهجا شاملا تجاه التحديات التي يواجهها عالم اليوم وتواجهها المنظمة .

إن هذه الدورة للجمعية العامة تعطي البانيا الفرصة لتعلن من على هذا المنبر انتصار القوى الديمقراطية المناهضة للشيوعية في بلادي انتصارا رائعا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ وفي الانتخابات المحلية التي جرت في تموز/يوليه . لقد رسم هذان الحدثان أخيرا معالم الطريق الذي اختارته البانيا والذي تسلكه بثبات ، وأرسيا أسس حكم القانون في البانيا ، الذي يأخذ بازدياد طابعا مؤسسيا . وقد سجلنا بداية أول عهد لنا من الحكومات الديمقراطية غير الشيوعية ، وتقوم أول حكومة بإجراء اصلاحات عميقة باعتبارها الطريقة الوحيدة نحو التحول الشامل والتنمية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والميادين الأخرى ، على مستوى الفرد والمجتمع برمته .

إن الهدف الأساسي لحكومة بلادي هو وضع الإطار القانوني اللازم لتسهيل هذا الإصلاح ، وجعل اندماج اقتصاد البانيا في الاقتصاد العالمي متسقا ، وإزالة الآثار المشؤومة للعزلة والتغلب على الانهيار الاقتصادي الذي ورثته الحكومة من جراء السنوات الطويلة من الحكم الشمولي .

لكن هذا ليس كل ما ورثته حكومتنا . لقد ورثت أيضا موارد بشرية نشيطة تميل إلى التغيير ، بشرا مفعمين بالقدرات يسعون إلى اتباع أنماط النظام الجديد ، أنما تنقصهم الخبرة لا لذنوب ارتكبوها . هؤلاء هم الذين يعملون لإقامة مجتمع الباني جديد وهم الذين لجأوا ، لبلوغ تلك الغاية ، إلى الحياة السياسية الدولية بحثا عن علاج لنفاد الصبر . وفي هذا السياق ، فإن اشتراك مختلف وكالات الأمم المتحدة ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة المحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، الناشطة بالفعل في بلادي ، يمثل إسهاما قيما في توطيد الديمقراطية في البانيا . وأود أن أخص بالذكر الإسهام الرائع الذي قدمه صندوق النقد الدولي في وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه حاليا .

إن البانيا تواجه أزمة اقتصادية فيها كثير من التحدي ناجمة عن الغشال الذريع للاقتصاد المركزي الذي ورثته وعن الصعوبات التي لا مفر منها لمرحلة الانتقال ذاتها . وفي الوقت الراهن ، تعيش البانيا على المعونة الانسانية الطارئة التي تقدمها المجموعة الاوروبية والحكومة الايطالية من جهة ، وعلى الإسهام المتواضع من قبل القطاع الخاص المتنامي من الجهة الاخرى . إن اقتصاد البانيا بحاجة ماسة ، في هذه المرحلة الاولى من الانتعاش ، الى الدعم المالي ، والاستثمارات الملموسة ، والمواد الاولى لتنشيط صناعتها وتوظيف القوة العاملة الكبيرة ، وهي من بين القوى الغتية في أوروبا . ولا يمكن بالطبع استكمال كل شيء بين عشية وضحاها ، ومن هنا تأتي صعوبات مرحلة الانتقال . إن الفهم والدعم والمساعدة من جانب المجتمع الدولي هي الضمان الوحيد لتحسن الوضع في البانيا ولنجاح عملية الاصلاح .

تحاول البانيا في هذه العملية تنمية اقتصادها مع مراعاة السلامة البيئية . فنحن ندرك إدراكا كاملا العواقب المحتملة للإهمال ، وندرك بالمثل ما ورثناه عن التخلف في هذا المجال . إننا نتطلع الى الاستفادة من الخبرة المتصلة بهذا الموضوع التي تقدمها الامم المتحدة . وفي هذا السياق ، نرحب بالنتائج التي حققها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في وقت مبكر من هذا العام في ريو . وفي ظل هذه الظروف ، اتخذت السيادة الخارجية للبانيا أيضا بعدا وتوجها جديدين . والدليل الملموس على توجهها الجديد يتمثل في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من البلدان مثل استونيا ، وليتوانيا ، والمملكة العربية السعودية ، وسلوفينيا ، وكرواتيا ، والامارات العربية المتحدة ، وباراغواي ، وقطر ، وفي المشاركة النشطة لوفود البانيا في مختلف الانشطة مثل مبادرة البحر الاسود ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وخلال العام الماضي ، انضمت جمهورية البانيا الى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وأعلنت التزامها باتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاصين بوضع اللاجئين .

ويتكشف الوضع في بلادي في ظل الحالة الشديدة التوتر والمحفوفة بالمخاطر القائمة في البلقان . ومن دواعي الالاف أن الممارسات التي تجري في بعض الاجزاء من المنطقة تتعارض مع الاتجاه السياسي العام وقواعد السلوك المقبولة للمجتمع المتحضر . إن هناك حربا شعواء تدور في يوغوسلافيا السابقة منذ أكثر من عام . والجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي تصطم بعناد وسخرية دعاة القومية الصربية الشريرين في تحديهم الذي لم يسبق له مثيل للانسانية المتحضرة وقواعد الحياة الديمقراطية المعروفة . ومنذ أكثر من عام ، يولي عدد من المنظمات الدولية اهتماما مباشرا بهذه الازمة ، التي يزهد فيها مزيد من الارواح البشرية كل يوم . وقد اضطرت الامم المتحدة ، ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والمجموعة الأوروبية ، من بين هيئات أخرى ، الى التماس تدابير مشددة لمواجهة هذا التحدي الهمجى . مع ذلك ، لا تزال الحرب مستمرة .

إن البانيا ، وهي بلد مجاور في تلك المنطقة ، تعاني من آثار انعدام الامن الاقليمي . وبالإضافة الى ذلك ، فإن بلادي ، التي تقع داخل تلك المنطقة ، تعيش في ظل تهديد مستمر وخطر حقيقي من توضع نطاق الصراع الى كوسوفو . ويزداد هذا التهديد مثولا إذا أخذنا بعين الاعتبار القمع المستمر لطائفة شالقة من شعب يوغوسلافيا السابقة ، والتعديلات غير الدستورية التي جرت ، والقوانين التي تحكم الظروف الاستثنائية ، والشلل التام والكامل للحياة الدستورية . ويصبح هذا الخطر أكثر مدعاة للقلق إذا أخذنا بعين الاعتبار رفض سلطات بلغراد القاضي السماح بممارسة السلطات الدستورية من جانب الالبانيين في كوسوفو ، المنظمين بطريقة سلمية وديمقراطية ، وفقا لجميع قواعد القانون الدولي .

إن مسألة كوسوفو من بين أكثر المسائل حساسية في أزمة يوغوسلافيا . فالصراع هناك صراع سياسي بحت ، ناجم عن تعذر التعايش مع المحتلين . إنه صراع بين الممارسة السلمية لمبدأ تقرير المصير والرفض الصريح لقوى الهيمنة بالسماح لتلك الممارسة . ونتيجة لذلك ، لا يزال الموقف متفجرا . وهذه هي أيضا النتيجة التي توصل إليها عدد من بعثات المجموعة الأوروبية ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي زارت كوسوفو .

وإن المجتمع الدولي ، الذي يدرك تماما هذا العنف ويرغب في تجنبه ، يتابع هذا الوضع .

ولكن لا يسع الوفد الالباني إلا أن يلاحظ أن الدبلوماسية الوقائية لم تحقق بعد النتائج المرجوة . وإن القادة الشرعيين لكوسوفو ، من جانبهم ، على الرغم من تصميمهم على اتباع طريق الحوار السياسي غير المشروط الذي صادقت عليه قمة هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والذي رفضته السلطات في بلغراد ، أصبحوا يجدون صعوبة متزايدة في السيطرة على المشاعر الملتهبة لشعبهم .

إن المبادئ المقدمة لميثاق الأمم المتحدة ، والوثيقة الختامية لهلسنكي ، والوثائق الأساسية الأخرى التي تنظم الحياة السياسية العالمية تنطبق بالمثل على الشعب الالباني في كوسوفو . فهذه المبادئ لا يمكن تطبيقها بصورة انتقائية . وقد أعرب الجانب الالباني منذ فترة طويلة عن قلقه ، ودعا المجتمع الدولي الى مضافة جهود من أجل إيجاد حل عادل ودائم يكون مقبولا لدى الأطراف المعنية .

إن أزمة يوغوسلافيا أزمة معقدة . ولكونها هكذا ، يجري بحثها من قبل عدد من الهيئات الدولية . فمؤتمر لندن ، وهو آخر مبادرة ، وضع لنفسه مهمة إيجاد الحل الشامل . وأن البانيا تقدر وتؤيد الإسهام الجدير بالشأن الذي قدمته الأمم المتحدة بمحاولة حل هذه الأزمة خلال السنة الماضية ، وخاصة الآن ، حيث تشترك في رئاسة المؤتمر ، الذي نعتقد أنه سيتمكن من الحصول على التزام سياسي من قبل جميع الأطراف . وتشارك البانيا في ذلك المؤتمر بغية الإسهام في المداولات ، وخاصة فيما يتعلق بمسألة كوسوفو . ومتواصل ، في مساعيها هذه ، الدعوة الى إيجاد حل مقبول . وفي رأينا إن الأزمة اليوغوسلافية أزمة شعوب لا يمكنها بعد الآن أن تعيش في ظل الهيمنة الصربية ، وليس أزمة دستورية أو أزمة بين الجمهوريات . ولهذا السبب فإن الحل يستدعي مشاركة مباشرة أوسع . كما يقتضي مشاركة كاملة من قبل الممثلين عن كوسوفو الذين يتمتعون بولاية شرعية عندما يجري بحث مصيرهم . وسيتطلب مثل هذا الحل وساطة دولية . هذا هو السبيل الوحيد للسيطرة على الفئات المختلفة التي تسعى الى

عرقلة السبيل نحو السلام . وإن جمهورية البانيا واثقة من أن الأمم المتحدة ستكفل ،
بإسهامها القيم ، انتمار العقل على العاطفة ، ومتعمد التدابير الضرورية الكفيلة
بتطبيق قراراتها والتصدي بقوة لسياسة الأمر الواقع .

إن النموذج الاجتماعي الذي نسعى إليه يتضمن أنبل القواعد لاحترام الانسان .
والنظام العالمي الجديد الذي يقوم على الامن والتفاهم والتعاون ، ضمان لتعزيز
الهيكل القائمة وزيادة تطورها . يجب على كل منا أن يسهم في تعزيز هذا المرح .
وستظل الامم المتحدة توفر لنا إطارا يمكن فيه للشعوب أن تعتمد على حسن النية
والتبادل المشترك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتوجه
بالشكر الى رئيس مجلس وزراء جمهورية البانيا على الخطاب الذي تفضل بالقائه منذ
قليل .

اصحاب السيد الكساندر مكسي ، رئيس مجلس وزراء البانيا من المنصة .

السيد تشامباي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني
ويشرفني أن أهنيكم ، سيدي ، باسم وفد غانا ، على الشرف الذي أسبغته عليكم الجمعية
العامة بانتخابكم لرئاسة أعمالها في دورتها العادية السابعة والاربعين . إن
العلاقات الودية القائمة بين بلدينا تزيد من سرورنا لتوليكم الرئاسة ونعاهدكم بأن
نقدم لكم تاييدنا وتعاوننا خلال توليكم منصبكم كرئيس لأكبر جهاز تمثيلي في الامم
المتحدة .

اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا لسلفكم السيد سمير الشهابي على الطريقة
المتنازة التي اتسمت بها رئاسته . لقد تناول المهام الموكولة إليه بروح من
الالتزام الراسخ ، فهو يعرف تماما وبإدراك عميق الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن
تضطلع به لتوسيع أهمية منظمتنا .

إننا نحيا الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي لقيادته النشطة . فخلال فترة
قصيرة منذ تولي منصبه أكد مهاراته البارزة كمدير وكدبلوماسي محنك . إننا نجدد
تعهدنا بتأييده في مهمته الصعبة والدقيقة .

يود وفدي أيضا أن يفتنم هذه الفرصة لكي يرحب بحرارة بالدول الاعضاء الجدد
التي يعزز وجودها بيننا عالمية هذه المنظمة* .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد ليال (نيكاراغوا) .

لقد علمنا بمزيد من الأسى والأسف ، بنبا تحطم طائرة عسكرية نيجيرية وطائرة الخطوط الدولية الباكستانية وما ترتب على ذلك من فقد أرواح كثيرة . وتبيين المعلومات الأولية أنه كان بين الـ ١٦٣ ضابطا الذين ماتوا في حادث الطائرة العسكرية النيجيرية ، عدد من الضباط من دول غرب إفريقيا ومن بينها غانا . إننا نشارك الأسى في هذه المأساة ونقدم التعازي الى عائلات أولئك الرجال الشجعان الذين ماتوا أثناء خدمة منطقتنا دون الإقليمية . ونود أيضا عن طريقكم سيدي ، أن ننقل الى شعب وحكومة باكستان تعازينا القلبية بهذه المأساة الاليمة .

مرة أخرى نجتمع هنا ، نحن ممثلي حكومات وشعوب الأمم المتحدة ، لكي نوحّد جهودنا من أجل تعزيز السلم والرفاه لجميع شعوبنا . إن السعي الى تحقيق السلم جزء من المطلب الأبدي للانسانية بتحقيق علاقة في مجتمع يجاهد - رغم اعترافه بالخلافات والصراعات حول المصالح - لحسم هذه الخلافات والصراعات دون اللجوء الى وسائل قد تدمر الانسانية ذاتها . لقد أدخلنا هذا البحث في حروب ، مرتين في تاريخ العالم الحديث . ومن المؤسف أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حولت هذا المسعى الى مواجهة ومنافسة اتسمتا بحازة محومة ومكلفة لترسانات أسلحة الحرب المهيمنة وذلك بناء على افتراض لا أساس له ، بأن السلم يضمن فقط عن طريق أعلى مستوى من الاستعداد للحرب .

إن سياسة الردع غير المقبولة حجت الأسباب الحقيقية للتوتر في المجتمع ، وهي عوامل ، كما يقول الميثاق ، "جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف" . كما أنها سبب الصراعات التي جعلتنا نرسل "خوذنا الزرق" الى قارات إفريقيا وأمريكا وآسيا وأوروبا .

يقف العالم الآن على رماد الحرب الباردة ويحتفل بنهاية تلك الحرب . مع ذلك فإن الواقع المؤلم لعالمنا المقسم بين الأغنياء والفقراء والاقوياء والضعفاء ، لم يزل بنهاية الحرب الباردة ولا بظهور النظام الدولي الجديد الذي لم تتحدد معالمه حتى الآن . وفي هذا النظام الدولي الجديد غير الواضح يقال لنا إن التاريخ يجب أن يستمر . فأي تاريخ هذا ؟ هل هو التاريخ الذي عانت على يديه مناطق شاسعة من عالمنا

الأميرين والذي يتعين علينا كأمم أن نشفى بالكامل من آثارة الضارة ؟ أم هو التاريخ الذي دفع بنا الى الحرية والاستقلال ؟

والى جانب التحدي الذي يفرضه واقع عالمنا ، هناك فرصة تاريخية لا نظير لها لبناء السلام ، ليس باعتباره بديلا للحرب ، ولكن كشرط لا غنى عنه للتقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات أفضل للحياة في ظل حرية أكبر وإيمان ثابت بحقوق الانسان الحقيقية وبالكرامة الانسانية والمساواة .

وفي هذا الواقع المرير لعالمنا ، الذي لم يُمحَ بانتهاء الحرب الباردة ، نسمع الصرخات الاليمة لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ طفل سيموتون اليوم ، غالبا بسبب التهابات معوية يمكن علاجها ، وهؤلاء الاطفال من بين مليوني طفل سيموتون هذا العام بسبب أمراض يمكن الوقاية منها باللقاح ، وما بين خمسة ملايين أو ستة ملايين شخص سيموتون هذا العام بسبب أمراض تقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه يمكن منعها كلها تقريبا باستحداث لقاحات جديدة . إن أربعة ملايين شخص سيموتون بنهاية هذا العام ، دون أن يستمتع أحد الى نداءاتهم ونداءات أممهم للحصول على المساعدة لعلاجهم من الإسهال المزمن . ويمكن كذلك أن نرى محنة ١,٣ مليون شخص لا يحصلون على مياه شرب نظيفة و ٢,٣ مليون شخص في جميع أنحاء العالم لا يحصلون على الخدمات الصحية العامة . ويمكن أن نرى أيضا ١٣٥ مليونا من البشر يعيشون في مناطق منكوبة بظروف محراوية ، وبمفغة خاصة في افريقيا ، حيث لا ينمو هناك شيء . ويمكن أن نرى أيضا أنه في هذا الجزء من العالم يموت طفل واحد من بين خمسة أطفال عن الولادة ، والذين يعيشون بعد ذلك يتراوح مستوى أعمارهم ما بين ٤٢ و ٦٣ عاما . وخلال فترة بقاء المحظوظين نسبيا على قيد الحياة القصيرة على الأرض فإن عددا كبيرا منهم سيقتلع من دياره بسبب الفقر والجفاف والكوارث الطبيعية التي تزيد من حدتها في بعض الأحيان الخلافات العرقية الطابع ولكن الناشئة الى حد كبير من الصراع على الموارد الشحيحة .

هذه ليست سوى أمثلة قليلة على المظاهر القوية والحادة من قدر الإنسان التي لا تعبر إلا جزئيا عن واقع العالم الذي يقوم ١٥ في المائة من مكانه بإنتاج واستهلاك ٧٠ في المائة من دخل العالم يعيشون في البلدان الصناعية . وتشير تنبؤات البنك الدولي إلى أنه لن يطرأ تحسن كبير على هذه العلاقة المختلة حتى عام ١٩٩٥ أو بعدها بغترة طويلة .

المجتمع الدولي يعرف العوامل التي تضافرت لاحتباط جهود البلدان النامية . وهبوط أسعار السلع الأساسية ، وزيادة الحمائية ، وإعانات المنتجات الزراعية الضخمة وآليات دعم الأسعار المختلفة ، وخدمة الدين الخانقة ، لا تعدو أن تكون عبارات مملّة مكررة على أسماع البعض . إلا أنها واقع قوض جهود البلدان النامية الشجاعة .

ففي افريقيا ، لا يزال نمو الانتاج الاقتصادي يتأرجح حول معدل ٢ في المائة - ولا يزال متخلفا عن النمو السكاني . كما أن أثر برامج التكيف الهيكلي على الاستثمار والنمو ، التي اضطلع بها عدد من البلدان الافريقية ، لا يزال مخيبا للآمال . وثبت أن تخفيف عبء الدين من خلال إعادة الجدولة لم يعد إلا بقدر قليل من النفع الحقيقي على البلدان الافريقية ، التي لاتزال تدفع ١٠ بلايين دولار سنويا خدمة للدين فقط - وهو إنفاق يزداد بضع مرات على الإنفاق على الصحة والتعليم مجتمعيين .

لقد تبين أن احتمالات احتواء جفاف التدفق المالي بزيادة تدفق المساعدة احتمالات وهمية . فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكدت بصورة غير مباشرة في تقريرها السنوي "التعاون الانمائي لعام ١٩٩١" مخاوف المجتمع الدولي من أن الانشغال بالتنمية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي السابق سيزيد من تهميش افريقيا . ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، لم يقتصر الأمر على هبوط المساعدة من الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية إلى البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء إلى صفر تقريبا . فمبالغ المساعدات المدفوعة إلى نفس المنطقة من بلدان أخرى بقيت في حالة ركود أيضا .

وعلى النقيض من ذلك ، تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن المساعدة التي تعهد أعضاؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بتقديمها إلى أوروبا الشرقية تبلغ ٤٥ بليون دولار امريكي مقابل التزاماتها الرسمية السنوية لأفريقيا بحوالي ٢٤ بليون دولار امريكي . علاوة على ذلك ، فإن مجموعة البلدان الصناعية وافقت في اجتماعها في ميونيخ في تموز/يوليه الماضي على صفقة مساعدة إنمائية قدرها ٢٤ بليون دولار امريكي إلى الاتحاد الروسي وحده . ولا عجب أيضا أن البنك الدولي تنبأ في تقريره ، المعنون "التمويل الخارجي لأفريقيا في التسعينات" ، بأن يهبط التمويل إلى البلدان الواقعة جنوب الصحراء بقدر يتراوح بين بليون و ٧ بلايين دولار بحلول عام ١٩٩٥ . وعلى ضوء هذه الخلفية المثبطة للهمم تؤيد حكومتي لا مجرد الدعوة إلى شطب الديون من قبل الدائنين الرسميين والبنوك التجارية والمؤسسات المتعددة الاطراف فحسب ، بل أيضا إلى عقد المؤتمر المقترح المعني بالتمويل والتنمية ، الذي أصبح عقده يتسم بالحياح شديد في ضوء هذه الحقائق .

لم تؤد نهاية الحرب الباردة إلى إحلال السلام في العالم . صحيح أن خطر المحرقة النووية قد تراجع الآن وأصبح احتمالا ضعيفا للغاية . إلا أن العالم لم يصبح أكثر أمانا . وقد أصابت حركة عدم الانحياز في "رسالة جاكارتا : نداء من أجل إجراء جماعي وإضفاء طابع ديمقراطي على العلاقات الدولية" ، عندما لاحظت :

"أن النزاعات المتأججة والصراعات المتسمة بالعنف والعدوان والاحتلال الاجنبي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وسياسات الهيمنة والسيطرة والصراعات الإثنية وعدم التسامح الديني وأشكال العنصرية الجديدة والنظرة القومية الضيقة عقبات رئيسية وخطرة أمام التعايش بوشام بين الدول والشعوب ، بل إنها أدت إلى تفكك الدول والمجتمعات" .

إن تفكك يوغوسلافيا وتحولها إلى منطقة يسودها عدم الاستقرار والحروب والصراعات والتعاسة مصدر قلق لشعب غانا وحكومته . إن القومية الجامحة التي تبرز بوصفها تعبيرا عن مبدأ تقرير المصير الذي طالما تغنى الكثيرون به مقرونة باستعمال القوة لغرض التجانس السكاني ، عدا عن كونها أسلوبا غير مقبول وأعوج ، فإنها عاجزة

عن تعزيز السلم في عالم يزداد تكافلا أكثر من أي وقت مضى . ويكمن وراء هذه السياسات عنصر التعصب العرقي البغيض ، الذي لا بد أن يؤدي إلى العنصرية والتمييز العنصري . لا يمكن للهيمنة الإثنية ، ولا ينبغي لها ، أن تكون شرطا مسبقا للتعايش في مجتمع مدني . وحقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية والمساواة لا معنى لها إلا في مجتمع يحترم قيمة الفرد ، بغض النظر عن لونه أو عرقه أو أصله الإثني أو عقيدته أو جنسه . إننا ندين فكرة "التطهير الإثني" بأشد لهجة ممكنة ، تماما كما رفض العالم وأدان كل فكر ومظهر قائم على التفوق العرقي .

في بحثنا عن نظام عالمي جديد يشدد على التعاون بدلا من المواجهة بوصفه وسيلة للسلم والأمن الدوليين ينبغي لنا أن نرصد التطورات بدقة ، على الأقل لاستعراض الانتباه إلى الاخطار التي تهدد السلم . لذلك ، فإننا نشعر بالانزعاج لتزايد المخاطر التي تتهدد السلم الناتجة عن الضغينة وكره الأجانب والتوترات العرقية والإثنية في كل مكان من أوروبا . إن رفع شعارات تذكر بفصل مخز من التاريخ ، ومضايقة الأقليات الدينية ، بما في ذلك تدنيس قبورهم وأماكنهم المقدسة ، وكذلك الاعتداءات لأسباب عرقية ، تشكل تهديدا للسلم . وفي حين أن هذه المظاهر قد تعبّر عن الاحباط الذي يشعر به الذين يعيشون على هوامش مجتمعاتهم - مهمشين وعاطلين عن العمل ومهملين - فإنها مع ذلك ، مظاهر غير مقبولة . لذلك ، نناشد منظماتنا وأعضاء المجتمع الدولي مضاعفة جهودهم لتعزيز التعايش السلمي من خلال احترام كل منا لعرق الآخر ولونه وأصله الإثني ودينه وجنسه . وحكومتنا على استعداد للقيام بدورها الكامل في هذا المسعى المتجدد .

في حين أن حكومتنا تسلم بتعقد أزمة الشرق الأوسط ، إلا أننا نأسف لأن الآمال التي تعالت بالمبادرة الجديرة بالثناء ، التي بدأتها الولايات المتحدة العام الماضي من أجل إحلال سلم دائم في تلك المنطقة ، لم تتحقق . إننا نحث جميع الأطراف على المشاورة والتعاون في البحث عن السلام ، ونحث أيضا الأمم المتحدة على أن تشارك مشاركة تامة في العمل لتضمن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الكاملة بسرعة والحصول على حقه في تقرير المصير وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إن استعادة الكويت لكامل سيادتها وأراضيها كان تأكيداً على المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول . لقد آن الأوان لدفن الاحقاد ودخول حقبة جديدة من السلام الحقيقي والمصالحة . وفي هذا الصدد ، يراودنا أمل صادق في أن تظهر جميع الدول احتراماً لمبادئ عدم الاعتداء والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وينبغي حل القضايا التي لا تزال عالقة ، مثل مسألة أسرى الحرب الكويتيين ، الآن وبسرعة لفتح الطريق أمام الأخوة الإسلامية والتعاون الأخوي والتضامن .

إن منظمتنا تحتاج إلى أن تذكر نفسها بأنه على الرغم من أن الصراع في ليبيريا قد حيل دون تفجره وتحوله إلى أزمة دون إقليمية كبرى ، فمن الواضح أنه لم ينته بعد . والآن وبعد أن تمكنت الأمم المتحدة ، وبخاصة مجلس الأمن ، من تحديد دور للمنظمة تفضل به بشأن الحالة في يوغوسلافيا ، يجب عليها أيضا أن تنهض بمسؤولياتها في ليبيريا . إن التهديد لأمن البلدان النامية في المنطقة دون الإقليمية التي تحملت حتى الآن عبء فريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، جدير بأن تعترف به منظمتنا وأن تشجعه وتقدم له الدعم المادي والمالي . وشمة حاجة الآن للمشاركة الفعالة للأمم المتحدة كيما نضع حدا لتدهور الأوضاع الذي نجم بصورة أساسية عن تعنت إحدى الفصائل .

ونحن نرى فضلا عن ذلك ، أن ليس من شأن مشاركة الأمم المتحدة أن تعجل بعملية السلام فحسب ، بل أن تيسر أيضا عودة السلم والأمن للمنطقة دون الإقليمية بأكملها ، مما يمكن البلدان في المنطقة دون الإقليمية من تركيز اهتمامها بصورة كاملة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الانهيار المستشري للقانون والنظام في الصومال الذي يعمق عملية السلام وجهود الإغاثة يستحق أيضا الاهتمام من منظمتنا . لقد تنفست غانا ، حكومة وشعبا ، الصعداء عندما أعرب مجلس الأمن أخيرا عن تقديره للتهديد الخطير الذي تنطوي عليه الأوضاع في الصومال بالنسبة لاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية وبالنسبة للسلم والأمن الدوليين بالتالي . إن معالجة مجلس الأمن للحالة في يوغوسلافيا ينبغي أن نشجعه على أن يواصل بمزيد من العزم الجهود التي يبذلها سعيا وراء إحلال السلم في الصومال . ونحن نهيب أيضا بالفصائل الصومالية التي تخوض حربا حمقاء يقتل فيها الأخ أخاه أن تمتنع عن وضع العراقيل أمام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيما تبذله من جهود لتقديم المساعدة الإنسانية للملايين من البشر الذين يموتون جوعا في الصومال .

لا نزال نشهد جميعا حكومة السودان التي تسعى إلى التوصل إلى حل عسكري لمشكلة في الجزء الجنوبي من البلاد هي في جوهرها مشكلة سياسية ، مما يؤدي إلى انتهاكات

جسيمة لحقوق الإنسان ومعاناة شديدة للشعب ، ويخلق مشكلة لاجئين غير محتملة للدول المجاورة . والآن يقتضي البعد الإنساني لهذه المشكلة أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء بشأنه .

إن التطورات التي حدثت خلال هذا العام تذكرنا جميعا بأن هناك حاجة لجهود دؤوبة حتى يتسنى لنا أن نستكمل التحرير السياسي للقارة الأفريقية على نحو تمام . ونحن نأسف لإجراء الاستفتاء الذي كان من المقرر إجراؤه تحت إشراف الأمم المتحدة في الصحراء الغربية حتى يتسنى استكمال عملية إنهاء استعمارها . ونحن نحث الأمين العام للأمم المتحدة على أن يسوي ، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، جميع الأمور المتعلقة بالحقوق في التصويت ، والتأخر في تبادل السجناء ، وعودة المواطنين الصحراويين الأصليين إلى بلادهم ، بغية تسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية . إن عجز الأطراف عن تنفيذ الاتفاقات المعقودة ، يشير الشكوك حول التزامها بالعملية السلمية . ونحن ننتهز هذه الفرصة لنناشد جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كيما يتسنى طي هذه الصفحة من النضال الاستعماري .

وفي جنوب أفريقيا ، كان المجتمع الدولي يأمل في أن يسهم مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب أفريقيا في استحداث "تغييرات عميقة لا رجعة فيها" . وإن الجمعية العامة ، التي توقعت إقامة حكومة إنتقالية والنهوض بعمليات محددة تؤدي إلى تشكيل جمعية تأسيسية تنتخب بالطرق الديمقراطية وتضع دستوراً لدولة موحدة ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب أفريقيا ، قد اعتمدت في دورتها العادية الـ ٤٦ مجموعة من التدابير كيما تشجع الجهود التي يبذلها النظام العنصري للقضاء على الفصل العنصري وتؤكد الأحداث الأخيرة فيما يبدو الرأي القائل أن حكومة دي كليرك تنتهج ، خلافاً لذلك ، نهجاً مزدوجاً بغية إدامة نظام الفصل العنصري البغيض . فبينما تدعي أنها ترغب في التفاوض وتعلن ذلك ، تهك في نفس الوقت عن السبل والوسائل التي تكفل ترسيخ سيادة البيض . وتمثل مجزرتا بوبياتونغ وسيسكاي تحرشاً مأكراً للنظام العنصري يهدف إلى وقف العملية الرامية إلى إقامة حكومة انتقالية تضع إطاراً

دستوريا جديدا . إن نظام الاقلية البيضاء وأتباعه متهمون بارتكاب أعمال عنف . وهم يكرسون العنف ويحرضون على القيام بأعمال عنف ضد المعترضين السلميين العزل في محاولة للإبقاء على نظام محتضر ظالم ، ومنع المسيرة صوب دولة ديمقراطية موحدة وغير عنصرية في جنوب افريقيا .

لقد بات واضحا أن المجتمع الدولي قد قلل من ضغوطه على النظام العنصري في وقت مبكر للغاية دون أن يأخذ في الاعتبار اللازم تحذيرات القوى الديمقراطية في هذا البلد . بيد أنه ينبغي أن يكون واضحا لحكومة جنوب افريقيا أن برنامج احتواء التوجه إلى رفع الجزاءات إنما هو نهج يقصد به أن يكون بمثابة رد فعل للتدابير التي تتخذها للقضاء قضاء مبرما على الفصل العنصري . ينبغي التأكيد في هذا الصدد أنه سوف يعاد فرض الجزاءات ، حتى تلك المطبقة على مستوى الشعوب ، اذا لم تكف الحكومة عن تأخير العملية السلمية .

ويزخر التاريخ بحالات دفع الإحباط فيها الناس إلى القيام بأعمال تجاوزت نطاقهم الضيق بحيث أصبحت تحديات وتهديدات للآخرين . وقد ناضلت العديد من الشعوب نضالا بطوليا للإطاحة بقوى الطفيان والاستغلال . ورغم أننا نؤمن بأننا خضنا الحرب العالمية الثانية كيما نضع حدا للتهديدات الموجهة إلى السلم والامن الدوليين الناجمة عن أيديولوجية بالغة العنصرية ، فإن الخطر الأكبر على السلم العام لا يزال يتمثل في النظام الدولي الذي يمر فيما يبدو على أن يمنع العديد منا من الحصول على نصيب عادل من ثمار عملنا ذاته في سوق حرة ومنصفة فعلا .

من غير الممكن أن ينظر إلى العالم باعتبار أنه يشجع سياسة تقوم على فكرة خطيرة مفادها أن القوة العسكرية هي وحدها التي تكسب الدولة ذات السيادة الاحترام والقبول في نظام اقتصادي دولي يخضع بالفعل لسيطرة القلة .

إن المطالبات الشعبية بالتغيير في النظام العالمي التي تتجلى في المصراعات المنتشرة في العالم أجمع ، لن يتسنى احتواؤها بمجرد إيغاد قوات صون السلم للأمم المتحدة . وتحيي غانا ، حكومة وشعبا ، الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والامم العام للأمم المتحدة المبجل ، وموظفيه المتفانين في العمل ، وكل من له صلة بما

تحقق حتى الآن من نجاحات هائلة . ونحن نشاطرهم ما يشعرون به من زهو . بيد أننا في حاجة في كثير من الأحيان لأن نذكرهم بالحقيقة الجلية بأن وجود قوات صون السلم للأمم المتحدة لا يضمن في حد ذاته إحلال سلم دائم . وخير دليل على ذلك الأحداث المروعة التي تشهدها البوسنة ، بل إنه لا يسهم حتى في حل المشاكل المتأصلة ، التي تثير النزاعات أو تهدد السلم ، بطريقة مباشرة . ينبغي أن يُرى الدور العظيم الذي تطلع به الأمم المتحدة في صون السلم في صورته الحقيقية ، وهو احتواء نزاع ما والمساهمة في البحث عن حل سياسي دائم . ومن الواضح أن النظام الدولي الذي لا يؤمن إلا بوجود عسكري أو تدخل عسكري لا يعد كافياً . وإنه لما يؤثر تأثيراً ملبياً على معينا إلى السلم أن يخصص نحو ٣ بلايين دولار في نهاية شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ كخصم مقرر على الدول الأعضاء لأغراض صون السلم وحده بينما تهمل الأمم المتحدة ، نسبياً ، الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء معظم هذه الصراعات فضلاً عن الصراعات التي لم تبرز بعد وجهها القبيح .

إن عجز الأمم المتحدة منذ إنشائها عن أن تستجيب بمورة فعالة إلى ما يدعو إليه ميثاقنا بشأن حشد الجهود لتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الحضاري أو الإنساني ، لجدير باستعراض جاد ودقيق ، لا سيما بعد الاعلان بأن الحرب الباردة قد وضعت أوزارها .

إن عدم الاهتمام النسبي الذي لقيه برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات سواء من قبل المجتمع الدولي أو داخل الأمم المتحدة ذاتها إنما يوضح بلا لبس أو غموض ، تركيز جهودنا في غير محلها بالنسبة لإقامة نظام دولي جديد . إن الفرصة التي أتاحها قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ المعتمد بتوافق الآراء بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي قبل فيه المجتمع الدولي بتشاطر المسؤولية والمشاركة التامة مع أفريقيا ، يجب أن يكون دافعا لنوابنا الحسنة إذا ما أريد لقارة أفريقيا ألا تواجه مصيرا أسوأ مما واجهته على مدى العقد والنصف الماضيين . إن المجادلات والمشاحنات غير اللائقة التي تحولت إلى إحباط بالنسبة لكثيرين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو ، حول نقل الموارد المالية والتكنولوجيا إلى الغالبية الفقيرة ، لهي دليل على عدم وجود تقدير كاف من جانب الأمم المتحدة المتقدمة لتحقيق أن السلم العالمي يعتمد - في نهاية المطاف - على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل الشعوب .

لقد كان البيان الذي أصدره مجلس الأمن في اجتماع قمته التاريخي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ كما أعلن الأمين العام في تقريره "خطة للسلام ، الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلم وحفظ السلام" بمثابة إعادة التزام لم يسبق له مثيل على أعلى مستوى سياسي بمبادئ ومقاصد الميثاق . بيد أن هذه الوثيقة لم تعط الاهتمام اللازم لسيادة العلاقات الاقتصادية - أو الامح للحاجة إلى إعادة تعريف النظام العالمي الجديد استنادا إلى القضايا الانمائية والتكنولوجية والتجارية والاقتصادية لتعزيز السلم . فالدبلوماسية الوقائية لا يمكن بل ولا يجب أن تقتصر على الجهود الرامية إلى الحيلولة دون اندلاع الصراعات . فما من جيش قائم مهما كان حسن إعداده وقوة تحصينه يمكن أن يكون حصنا ضد التخلف والفقر والكوارث الطبيعية . ويجب أيضا - بل الأهم - أن توجه الدبلوماسية الوقائية نحو القضاء على العوامل التي تسهم في الصراعات وفي سياق السلم والأمن الدوليين لا بد من التركيز على إقامة نظام عالمي عادل يمكن فيه لكل فرد أن يصل إلى مياه شرب نظيفة وغذاء جيد ومأوى وصحة وتعليم مناسبين .

ولا بد من اتخاذ الخطوات الرئيسية الأولى في إطار منظمتنا "الأمم المتحدة" كما يجب تأكيد دور الجمعية العامة البارز في أعمال المنظمة وتعزيزه . ولا بد من تنفيذ أحكام الميثاق وخاصة المادتين ١٥ و ٢٤ (٣) . بحذافيرها . ويجب التأكيد على أن مجلس الأمن عند تأسيسه لم يؤسس كهيئة تنفيذية بل كهيئة لتسهيل صنع القرار في الحالات الملحة لتأجج الصراعات عندما تعهد إليه الدول الأعضاء في المنظمة بموجب المادة ٢٤ ، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين .

وعلاوة على ذلك ، فإن التكوين الحالي لمجلس الأمن ، هذا التكوين الذي عفى عليه الزمن وغير الديمقراطي على نحو واضح بأعضائه الخمسة الدائمين ، ماهو النظام يعبر بجلاء عن حالة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أن مقاعده الـ ١٠ المخصصة لبقية العالم والتي تشغل كل سنتين بالتناوب ، إنما تتحدى الواقع العالمي الذي نتوقع فيه جميعاً أن نضطلع بدورنا في صون السلم . إن النزعة الزاحفة من جانب أمم معينة ترى نفسها هي صانعة السياسة ومنفذتها نيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة بتسلطها في مجلس الأمن أمر لا يرسل إشارات محمودة إلى بقية بلداننا بوصفنا مشاركين متساوين في الشؤون الدولية . ونحن نؤكد على ضرورة تمكين مجلس الأمن من أداء أعماله بطريقة أكثر ديمقراطية لتعزيز شرعيته في التصرف نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة وفقاً للمادة ٢٤ من الميثاق .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالمقرر الذي اتخذته حركة عدم الانحياز في قمته العاشرة في جاكرتا بتشكيل فريق عامل معني بإعادة هيكلة الأمم المتحدة وانعاشها ، ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا الفريق إسهاماً إيجابياً صوب إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة .

لا يزال لدى شعب وحكومة غانا الثقة - ونود هنا أن نعيد تأكيدها - في الأمم المتحدة لتقود جهود المجتمع الدولي نحو إقامة نظام جديد حقاً . ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة لا تزال أمل الإنسانية الوحيد في تحقيق السلم والرفاهية . ويتعين علينا سوياً أن نقاوم أي ميل إلى النظر إلى بعض الأعضاء على أنهم أكثر تميزاً عن غيرهم ،

أو النظر إلى بعض الدول الاعضاء على أنها قائدة وغيرها مجرد أتباع . ذلك لأنه عن طريق جهود كل الاعضاء ، كبيرها وصغيرها ، وبالعامل المتضافر عن طريق أممنا المتحدة ، يمكننا أن نضع نظاما عالميا جديدا نضمن أن يكون عادلا ومنصفا يبين تنوع الجنس البشري ، نظاما يكون فيه لكل الأمم نصيب ومصلحة مشروعان بوصفها أندادا . وغانا حكومة وشعبا تكرر نفسها مرة أخرى لهذا المعنى .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاصلانية) : أود

أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد غانيف على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة . ويمكنه أن يكون واثقا من تعاون الوفد الكوبي .

منحتفل عما قريب بالذكرى السنوية الخمسائة للاطدام بين عالمين وبدء حقبة حولت العلاقات بين الأمم تحولا جذريا . هذه الحقبة المأسوية التي لا تنتهي من التاريخ بدأت في منطقة البحر الكاريبي وتركت بصماتها على مصير شعوب تلك المنطقة إلى الابد . إن ثورتنا هي أعرق جذورنا ، فهي التي منحتنا الحياة كأمة وأفسحت لنا مكانا في التاريخ . لقد ظلت منطقة الكاريبي لقرون نهبا لطمع وحشي من جميع أنواع المتطفلين ، وملتقى طرق لتجار العبيد والقراصنة ، والغزاة والمهربين ، وكان العنف والقسوة آفتيها الدائميتين . لكن المنطقة كانت أيضا شاهدا على المقاومة الباسلة لشعوبها ، التي هبت المرة تلو الأخرى مدفوعة بقوة رياح الكاريبي القوية المجهولة في امتبسالها لتحقيق حريتها . ولئن كان نهب موارد منطقة الكاريبي والاستغلال البشع المجحف لسكانها قد أدى إلى الالتقاء مع بقية العالم ، فإن النضال في سبيل القضاء على كل أنواع الرق والعبودية ، وفي سبيل ألا يكون لنا سيد سوى ضميرنا ، هو الذي بلور هويتنا العميقة الشامخة وجعلنا نكتشف أنفسنا .

تجتمع الجمعية العامة الآن في لحظة حاسمة ومصيرية . فنحن اليوم ، كما كان الحال منذ خمسة قرون ، نواجه محاولات لإعادة تشكيل العالم وإعادة تنظيم العلاقات بين الأمم . والفكرة المطروحة اليوم ، كما كان الحال في الماضي ، هي أن نحدد ما إذا كان المستقبل ميسمح للتضامن الإنساني بأن يزدهر ، أم يستمر في الخضوع للإنانية ؛ وما إذا كان سيأتي اليوم الذي يتحرر فيه المحرومون أم أن مأساتهم ستبقى إلى الأبد ؛ وما إذا كنا على شفا مغامرة استعمارية جديدة أم أن الأمل سيبزغ بعد طول انتظار لفقراء المعمورة .

وفي السنوات الأخيرة فاجأت البشرية سلسلة من التطورات التي غيرت بشكل جذري عناصر هامة في العلاقات الدولية ، وأدت إلى نشوء سيل عارم من التفسيرات والاستنتاجات المتسارعة والناجمة عن التسرع غير المكبوح للمحظوظين والتفاؤل الساذج لكثيرين غيرهم .

وينبغي ألا تستغل نهاية الحرب الباردة التي اقترنت بتضاؤل خطر نشوب محرقة نووية في محاولة لاختفاء الأمور التي نعرفها جميعا . صحيح أن المجابهة العسكرية بين الدولتين العظميين ، التي كانت تهدد بإبادة الجنس البشري ، لم تحدث قط ، وأن روح العداء التي كان يسيطر عليها بالأمس شعور بالحق قد تحولت بتعويدة سحرية انفرادية من نوع يشير الحيرة إلى خضوع يتسم بالرضاء عن الذات والتظاهر بالمحبة والاعزاز . وواقع أن تلك الحرب لم تندلع يشكل ظاهرة محبة بالطبع تستحق الإشادة بها . إلا أن عزو حقيقة بزوغ السلم العالمي إلى ذلك الواقع لهو ضرب من العبث لا يمكن أن يكون له أي معنى إلا في سياق المنظور العنصري العميق للفرقة الجدد .

وقد كانت الحقبة التي تقترب الآن فيما يبدو من نهايتها فترة نضال مرير من أجل الحرية والاستقلال بالنسبة للعالم الثالث ، وفي الوقت الذي كان الإمبرياليون يهددون فيه بشن حرب لم تقع قط استخدموا كل الوسائل والموارد المتاحة لهم في الفوز وشن الهجمات وممارسة أعمال القمع والاضطهاد ضد شعوب الجنوب . وقد سقط الكثيرون من أبناء وبنات تلك الشعوب في مجابهات لا صلة لها البتة بالتناحرات القائمة

بين الأقوياء ، وماتوا دون أن يعرفوا كيف سيتسنى تحويل ذلك العداء إلى التقارب العجيب الذي نشهده الآن .

وكما أن استمرار الحرب الباردة لم يعدل من مصير العالم الثالث ، فإن زوالها لم يؤد حتى الآن فيما يبدو إلى أية فائدة لشعوبه . كذلك فإن توازن القوى السابق الذي احتوى الكتلتين المتعارضتين وأدى إلى تجنب اندلاع صراع عسكري مباشر بينهما لم يمنع من مارسة الحرب والعدوان والتدخل ضد العالم الثالث .

وليس لدينا من الأسباب ما يدعونا لأن نتصور أن آثار ظروف الهيمنة أحادية القطب السائدة الآن ستكون أكثر مؤاتاة لشعوبنا . فعلى العكس من ذلك ، زادت الاخطار عن أي وقت مضى في مواجهة نشوة الانتصار لدى أولئك الذين لا يملكون أكبر قوة عسكرية فحسب ، وانما يتملكهم أيضا جهل بالتاريخ لا يمكن التغلب عليه ، فضلا عن تبلى أخلاقي فاضح للغاية .

ان الحرب الباردة آخذة في الزوال ، ولكن سباق التسلح لا يجري تخفيضه بالمثل ، كما أن العقلية العسكرية والمولعة بالقتال لا يتم التخلي عنها . وإذا كان خطر الحرب قد تضاءل فلماذا تتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة تطوير تفوقها العسكري كما أعلن مؤخرا من يتربع على عرش البيت الأبيض ؟ وضد من ستوجه تلك الامبراطورية أسلحتها الآن ؟

اننا نسمع كلاما منمقا لا ينتهي عن انتهاء المجابهة وبدء حقبة جديدة من التعاون الدولي . ولكن يبدو أن هذا مجرد كلام لا يوجد إلا في خيال السذج الذين يصدقونه . فلو كانت روح التعاون الدولي موجودة بالفعل ، وكانت الحرب الباردة قد انتهت حقا فلماذا لا تخفض النفقات العسكرية للدول الكبرى بشكل جذري ؟ ولماذا لا توجه الموارد المفرج عنها نتيجة لذلك إلى تعزيز التنمية في البلدان المتخلفة ؟ وكيف نفسر الآن - وبالذات الآن - المحاولات المبهولة لتقليص التعاون الدولي من أجل التنمية إلى مرتبة أكثر دنوا وافتراضية بغية زيادة تقليص الوجود المحدود بالفعل للأمم المتحدة في ذلك الميدان ، وكذلك لغرض شروط وقيود غير مقبولة ؟

ان التغييرات التي حدثت بين بلدان الشمال لا معنى لها بالنسبة لغالبية سكان المعمورة . واذا ما أريد أن يكون لتلك التغييرات أي معنى لهم ، فمن الضروري القيام بعمل حاسم وفَعّال ضد الجوع والفقر الذي يؤدي مئات الملايين من البشر في العالم الثالث ، وضد سوء التغذية الذي يصيب الاطفال ، وضد الامراض العضال التي تقضي يوميا على حياة الآلاف من الاطفال في حرب تدور في صمت يؤثر البعض تجاهلها .

وقد بلغت الازمة الاقتصادية ، والمديونية الخارجية للعالم الثالث التي ارتفعت إلى ١,٥٠ تريليون دولار ، وعدم التكافؤ في المبادلات التجارية ، وتزايد الجوع والفقر حدا لم يسبق له مثيل في صفوف الأغلبية العظمى من البشر . ولهذه الازمة آثار صاعقة حتى بالنسبة لأقوى اقتصادات العالم . وتهدد سياسة الدعم المكشوف وغيرها من السياسات الانانية بعرقلة ابرام الاتفاقات التي يجري التفاوض بشأنها منذ سنوات عديدة من أجل تنظيم التجارة الدولية ، وقد تشير مواجهات خطيرة بين الدول الاقتصادية الكبرى . ويدلل ذلك بوضوح على أن تاريخ الرأسمالية لا يستطيع الهروب من قوانينها الرهيبة التي تؤدي إلى التدمير الذاتي .

ليست هناك أسباب كافية تدعو إلى التفاؤل الآن ، حيث أصبح الكثيرون ممن شاركوا في وضع مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي أعلنته الجمعية العامة رسميا في وقت كان من المفروض أنه أقل مؤاتاة للتعاون الدولي غير قادرين على مجرد التذكير بتلك المبادئ .

ولن يكون بالامكان احلال سلم حقيقي وشامل ودائم إلا في عالم خال من الهيمنة يستند إلى حقوق ومصالح وتطلعات كل الشعوب ، عالم تصبح فيه مقاصد ومبادئ ميشاق سان فرانسيسكو واقعا حقيقيا ، وبشكل خاص عالم يتم فيه الاحترام الكامل للمساواة في السيادة بين الدول ، وعدم التدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية لدول ، وإعمال حق تقرير المصير للشعوب ، والحق في التنمية .

غير أن تحقيق ذلك يقتضي تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية والأمم المتحدة وتهيئة الظروف اللازمة لتمكين المنظمة من أن تظلع بشكل كامل بالمهمة التي أنشئت من أجلها .

إن الأمم المتحدة لا يمكن تقليل دورها لتصبح أداة للسيطرة بأيدي الدول القوية . على الدول الأعضاء أن تمنع ذلك ، وإلا فإنها ستكون قد سمحت ، بالممارسة ، بوضع نهاية للمنظمة والقضاء على كل احتمالات إقامة عالم يسوده الانصاف والسلام .

ويجب ألا نقبل بأن يعمل مجلس الأمن كجمعية سرية ، ويديد طهره للمنظمة التي أنشأته والتي ينبغي أن يعمل بإسمها ، يجب ألا نقبل انتحاله لوظائف ليست من اختصاصه ولم يخولها له أحد . ويجب أن يخضع المجلس ، بتشكيله ووظائفه وأسلوب عمله ، لدراسة متعمقة عاجلة حتى يصبح هيئة تمثيلية حقيقية ، وحتى يمكن القضاء على المفارقة التاريخية المتمثلة في امتياز حق النقض المنافي للديمقراطية وإضفاء الشفافية على أنشطته . وقصرها في الوقت ذاته على الحدود التي بيّنها الميثاق ، وبذلك يحترم المجلس الالتزامات الواردة في الميثاق احتراماً تاماً ، ويخضع لمحاسبة الجمعية العامة التي يتعين بدورها ، أن تظطلع بمسؤولياتها بدقة في ممارسة الرقابة على المجلس .

وليس من سلطة المجلس ، بأي حال من الأحوال ، تفسير الميثاق أو توسيع نطاق اختصاصاته ، أو تنفيذ جميع الأوامر الصادرة إليه في اجتماعاته غير الرسمية التي تعقد في الخفاء . ولا ينبغي أن نتسامح إزاء استخدام المجلس كأداة للقيام بانقلاب فعلي في الأمم المتحدة على أيدي أولئك الذين كثيراً ما شوهوا المثل الديمقراطية ، ولا أن نسمح بسيطرة الأفكار التي تركز مفهوم السيادة المحدودة ، وتشجع على إنشاء آليات من شأنها تحويل منظمتنا إلى مصدر دائم للتطفل والتدخل لصالح الأقوياء .

ويجب إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة من أجل تدعيم دورها وتعزيز فعاليتها . ولبلوغ هذه الغاية ، لابد من تدعيم ، لا إضعاف ، مسؤوليات الجمعية العامة بوصفها الهيئة الوحيدة التي نتحمل فيها جميعا المسؤوليات الملقة على عاتقها ، والتي لها القدرة ، بالتالي ، على تمثيل المجتمع الدولي بأسره .

وأثناء مؤتمر القمة العاشر الذي عقدناه في جاكرتا في أوائل هذا الشهر ، اعتمدت البلدان غير المنحازة برنامجاً مشتركاً لمواجهة الوضع الدولي الراهن ، ولضمان تنسيق العمل فيما بينها في الأمم المتحدة . وينبغي أن تصبح رسالة جاكرتا ، والوثيقة الختامية للمؤتمر والقرارات التي اعتمدت هي أدواتنا في تعبئة العالم الثالث للدفاع عن حقوقه ولتنظيم مقاومتنا لمن يحاولون فرض نظام عالمي جديد

على هواهم لا يخدم مصالح شعوب الجنوب ولا يضعها في اعتباره ، ولا ينطوي على شيء سوى أن يقيم ، على المستوى العالمي ، شكلا من أشكال ظلال الهيمنة ، تلك الظلال التي قامت على انقاضها الأمم المتحدة .

ويوما بعد يوم يتزايد وضوح الهدف الذي يسعى لتحقيقه من يدبرون لإعادة تنظيم العالم بغية فرض سيطرتهم عليه ، فيصبح التخلف والفقر قدرا مدخرا على الدوام لشعوب الجنوب التي تشكل ثلاثة أرباع البشرية ، وتواصل تلك الشعوب دورها كمورد للثروة للأقليات الثرية في الشمال . وتصبح الهيئات الدولية آليات لفرض السيطرة والتدخل لضمان نظام دولي يفرض فيه الأقوياء أفكارهم وقيمهم الفاسدة . إن الفزاة الجدد لا يحملون الصليب ، بل إنهم يلوحون بالسيف وحواظ النقود ، والانجيل الوحيد الذي يبشرون به هو الأرباح .

ومن دواعي السخرية أنهم يعلنون أنفسهم ممثلين لمجتمع أسمى ، بل أنهم يتمادون إلى حد محاولة تصوير أنفسهم على أنهم تجسيد للديمقراطية ذاتها والحرية وحقوق الإنسان . ويتفاخر دعاة الهيمنة الحاليين بعظمة مجتمعاتهم المزعومة وبأسلوبهم في الحياة وأفكارهم ومعتقداتهم وقيمهم ، ويلجأون إلى كل وسيلة لفرض كل ذلك على غيرهم من الشعوب ، بنفس غطرسة أسلافهم الاستعماريين ، ونفس عجرفة الفاشيين . وهم لا يحاولون فرض أفكارهم وحدها ، بل يحاولون فرض "عدالتهم" أيضا ، تلك العدالة التي تفتقر إلى أبسط مظاهر الإنصاف ، بل إنها حتى داخل أراضي الولايات المتحدة ، ومن منطلق عنصري مغضوح ، تصدر أقسى الأحكام ، بما في ذلك عقوبة الإعدام على السود والناطقين بالاسبانية وخدمهم تقريبا . كيف نفهم معنى قرار المحكمة العليا في ذلك البلد وكيف نتفاضى عن ذلك القرار الذي يبيح حق اختطاف أي فرد من أي جنسية وفي أي مكان من العالم ؟ هل شهدت البشرية من قبل وفي أي مرحلة أخرى من تاريخها مثل هذه الإساءة لاستخدام القوة ومثل هذا الاستبداد ؟

وهم يحاولون في الوقت ذاته ، إصدار مرسوم بنهاية المثل الاشتراكية وفرض الرأسمالية في أكثر أنماطها انغلوتا ، بوصفها النموذج الوحيد النهائي والأبدي الذي ينبغي أن يطبق في جميع أنحاء العالم ، يشجعهم على ذلك النكسة التي أصابت

الاشتراكية الأوروبية . وهم ينادون بصيغ الليبرالية الجديدة المزعومة كمقيدة ينبغي أن يعتنقها كل إنسان بل ولا تحمر وجوهه خجلا عندما يصورون أنفسهم وكأنهم يملكون الوصفة الوحيدة لرخاء البشرية ومعادتها .

وتنفق اليوم ملايين الدولارات التي كان يمكن تخصيصها لأغراض أكثر نبلا ، على الترويج لهذه الأفكار . ولكن شعوب العالم الثالث لم تنسَ بعد أن نهم الرأسمالية الذي لا يشبع هو الذي أجبرها على معاناة التجربة الاستعمارية الطويلة والقاسية ، وهو الذي سحقها تحت وطأة العنصرية والتمييز العنصري ، وهو الذي أخضعها للفقر والتخلف المحيقيين بهما حتى الآن .

لقد كانت الرأسمالية ، وما زالت ، السبب الجوهري في جميع الشرور التي ألمت بشعوبنا ، ولن تكون أبدا هي الخلاص من هذه الشرور .

إن الدعاة المتحمسين لليبرالية الجديدة المزعومة تغلبهم النشوة عندما يشهدون إفلاس عدد من المشروعات الاشتراكية ، التي لم تستمر ، كما يعرف الجميع ، سوى بضعة عقود ، ولم تختبر إلا في ظل ظروف معاكسة وفي بلدان أقل نموا نسبيا .

والذين يهملون لفشل بعض المجتمعات الاشتراكية ينبغي أن يكونوا قادرين على إثبات أن الرأسمالية قادرة على حل مشكلات البشرية ، أو أنها على الأقل تفعل ذلك في مكان ما . فالرأسمالية هي ، أولا وأخيرا ، النظام الذي ظل سائدا في العالم على مدى قرون ، ووصل الآن إلى ذروة نموه في بعض البلدان الأكثر ثراء . ولكن بعد وجود الرأسمالية لأكثر من ٢٠٠ عام في بلد غني ومتقدم وقوى مثل الولايات المتحدة ، مازال السكان في مجموعهم يفتقرون إلى نظام صحي ، وما زال الملايين يطالبون بغرض العمل والإسكان والتعليم . وبالحصول على الرعاية في شيخوختهم ، أو يمانون من عواقب إدمان المخدرات ، والعنف وغير ذلك من الشرور الاجتماعية . وما زال عشرات الملايين يقيمون ضحايا لأسوأ مظاهر العنصرية والتمييز العنصري . لقد فشل أقوى بلد في العالم على مدى قرنين في حل أي من تلك المشكلات عن طريق الرأسمالية ، على الرغم من أنه لم يكن يعتمد على ثروته وحدها ، وإنما كان أيضا يستغل شعوبا أخرى بلا رحمة إبان هذه الفترة الطويلة .

وقد يركع بعض المرتدين أمام العجل الذهبي المخادع ، ولكنه ، لفهم فشل الرأسمالية كمشروع اجتماعي ، ليس من الضروري قراءة كارل ماركس ، إذ لا يحتاج المرء لأكثر من التجول في وسط مدينة نيويورك أو لوس انجيلوس . وربما يذهل الحلم الأمريكي بعض أصحاب العقول الضعيفة ولكن ذلك الحلم كان ولا يزال كابوسا مريرا ومحزنا ودائما لقطاعات عريضة ومتزايدة في هذا البلد ، وفي مقدمتها ، عشرات الملايين من الأمريكيين من أصل أفريقي والأمريكيين اللاتينيين والأمريكيين الأصليين والاسيويين .

فما هي الأسس الأخلاقية التي يمكن بموجبها للمجتمعات التي تعمق فيها الظلم أن تقدم نفسها باعتبارها النموذج الأملي العالمي ، عندما تهزأ أنماط الاستهلاك المفالسي فيها وتبذير الاقلية المتفطرة من محنة آخرين لا حصر لهم يعيشون معهم ويحيون حياة بائسة مماثلة لحياة أفقر أناس في العالم الثالث ؟ أما من ناحية التضامن الإنساني فليس لديهم ما يعلمونه لنا ؛ وعلى العكس من ذلك ، فإنه يتوجب عليهم أن يتعلموا منا الكثير .

والواقع ، أن نمط المجتمع الذي سيفرض عليها ليس جائرا وغير إنساني في جوهره فحسب ، ولكنه أيضا يهدد بقاء الجنس البشري بل واقع الحياة ذاتها على كوكبنا . فأنماط الاستهلاك غير الرشيد للأغنياء تستنزف الموارد غير المتجددة ، وتسمم المحيطات والأنهار ، وتجعل من غير المستطاع تنفس الهواء في مدننا وتغيير المناخ وترفع منسوب سطح البحر على نحو خطير ، وتدمر التربة بطريقة لا يمكن إصلاحها ، وتخرب الغابات ، وتوسع المحار وتعمق فاقة مئات الملايين من البشر . كما أن البيئة هي الأخرى ضحية لحرب لا هوادة فيها تسببت بالفعل في موت العديد من الأنواع الاحيائية كما تعرض أنواعا كثيرة أخرى للانقراض .

فمتى يأتي دور الإنسان ليقع ضحية لحماقته ؟ وحتى متى تستمر عبادة نمط من الحياة يقضي على كل واحد منا بالموت ؟

إنني أخطب الجمعية العامة في وقت عصيب بالنسبة لكوبا . فما برح الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي مفروضا على الشعب الكوبي من قبل الولايات المتحدة لأكثر من ٣٠ عاما ، بل يجري حاليا تشديده وتوسيعه . وفي حين تتكلم حكومة واشنطن

في رياء عن السلم والتعاون الدولي ، فإنها تمنع السفن الاجنبية التي تشترك في أي تعامل مع كوبا من دخول موانئ الولايات المتحدة ، وتحاول إرغام الشركات القائمة في بلدان أخرى على اتباع سياستها المعادية لكوبا . وبذلك فإنها تنتهك انتهاكا جسيما ليس فقط أبسط الحقوق الإنسانية لشعبي ، وإنما تنتهك أيضا سيادة بلدان أخرى والمبادئ الاساسية للقانون الدولي وقواعده .

وفي حين يصبح الخصوم السابقون شركاء وبينما يتناقص عدد البلدان التي تطبق عليها واشنطن قيودا اقتصادية ، تتزايد ميزانية وموارد المكتب الحكومي المناط به تنفيذ تلك القيود ، ومن المعترف به علانية أن تلك الاجراءات موجهة نحو تعزيز الحصار ضد كوبا . وتعوق الولايات المتحدة أنشطة كوبا الاقتصادية والتجارية على الصعيد العالمي . وهي تكافح لمنعنا من شراء النفط والمواد الغذائية والادوية ، وتضغط على المستثمرين ورجال الاعمال ، وتمكنت أكثر من مرة من تخويف آخرين ، ومن ثم أحبطت تماما عمليات مشروعة ، وذلك عن طريق محاولاتها العنيدة والإجرامية لتجوييع شعبنا حتى يستسلم لها .

ولم يحدث من قبل أن تعرض شعب لمثل هذا الهجوم الضاري والمطول والكامل إلا أثناء الحروب . ويشن هذا العدوان على بلد صغير وفقير - بلد موارده الطبيعية قليلة ، ولا يملك مصادر كبيرة للطاقة ، بلد تتوقف فرص التنمية فيه كلية على التجارة الخارجية ، بلد لا يتلقى أي ائتمانات أو تمويل من المنظمات الدولية وتعرض حتى المعونة الإنسانية المقدمة له بأنواعها المختلفة لقيود شديدة . بل وتجرى محاولات الآن لمنعنا من ممارسة التجارة .

ويجري تشديد الحصار في وقت تعاني فيه كوبا من حالة بالغة المشقة ناشئة عن حل الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفياتي والتغير المفاجئ والجذري في العلاقات مع البلدان التي نتبادل معها ٨٠ في المائة من تجارتنا ، كما نجمت عن الاختفاء المفاجئ للأسعار المنصفة والعادلة التي سادت تلك العلاقات . وكان هذا يعني فقدان كوبا ٧٠ في المائة من قدرتها الشرائية - وقد انخفض الرقم من ١٣٩ ٨ مليون دولار سنة ١٩٨٩ إلى ٢,٢ مليون دولار هذا العام . والحقيقة أن كوبا تواجه حصارا مزدوجا يزداد إيلا ما وشدة كل يوم .

حقا ، كان للضرر الهائل الذي أصاب اقتصادنا ، نتائج لا مفر منها على مستويات المعيشة والاستهلاك لشعبنا ، وكذلك على انتاج البلد وبرامجه الانمائية . وفي هذه الظروف الخطيرة ، يراود الامبرياليون الامل في أن يتمكنوا ، بجعل حصارهم أشد وأكثر قمعا ، من خلق ظروف من الفاقة والجوع وبذلك يحملون شعبنا على الاستسلام . غير أن ذلك حلم مخيف ليس إلا . فالذين يسمعون إلى فنائنا يجهلون حقيقة أن شعب كوبا هو موردها الرئيسي وثروتها الحقيقية .

ولا يمكن أن يواجه هذه المحن ويتغلب عليها إلا شعب متحد ومطلع وقوى العزيمة ، شعب مستعد للنضال في سبيل ما يريد تحقيقه ، شعب تحكم علاقاته الاجتماعية العدالة والتضامن . ولا يمكن إلا في مجتمع على غرار مجتمع كوبا - أن تنشأ مثل هذه الظروف المفجعة دون أن تؤدي إلى إغلاق مدرسة واحدة أو إهمال صحة طفل واحد أو رجل مسن أو امرأة ، أو التخلي عن مواطن واحد . فهل يمكن أن ينطبق هذا القول على أعدائنا المسمومين أو نقادنا المنافقين ؟ .

وما من دليل على قوة نظامنا الاجتماعي أو على قوة عزيمة الشعب الكوبي ووحده في الدفاع عن ثورته أكبر من المقاومة الشعبية البطولية لهذه الهجمة الامبريالية . فكم يا ترى عدد البلدان التي تطبق مثل هذه المحنة ؟ ولكن هذه الحرب الاقتصادية الشاملة ليست الإجراء الوحيد الذي يجرى اتخاذه ضد كوبا . فلا يزال جزء من إقليمنا يخضع للاحتلال غير المشروع بوجود قاعدة عسكرية للولايات المتحدة ، وهي تشكل مصدرا للاستفزاز المتكرر ، وتستخدم أجواء البلد وبحاره وبصفة مستمرة لمناورات الجبارين الذين يتهجمون علينا ؛ وتوجه إلى كوبا اسبوعيا أكثر من ١٥٠٠ مائة من البث الإذاعي العدواني ، وجرى محاولات غير ناجحة لاقتحام طيغنا التليفزيوني ؛ ويستخدم إقليم الولايات المتحدة علنا وبمفاقرة ، وبتواطؤ ظاهر من سلطات ذلك البلد ، لغرض شن هجمات إرهابية ضدا ؛ كما تتعرض كوبا لحملة منظمة من الافتراءات لتشويه صورة بلد لم تتمكن الولايات المتحدة من الحاق الهزيمة به ، ويرفض التخلي عن استقلاله .

وتهددنا الامبريالية بالابادة لانها لم تستطع إخضاعنا لارادتها ، وتسعى إلى إجبار بقية العالم على قبول جرمها الابادي . إن الحصار الذي يفرضه اليانكي علينا ، يعد انتهاكا صارخا لحقوق الشعب الكوبي بأمره ، وخرقا للمعايير الدولية ، ومساسا بسيادة بلدن أخرى . وهو في المقام الاول ، فضيحة أخلاقية .

ويخطئ من يظن أن باستطاعتهم إجبار كوبا على الخضوع والاستسلام . لقد قطع شعبنا رحلة طويلة في سبيل تحقيق تحرره الكامل . وبدأ رحلته الطويلة في طريقه الوعر بمفرده تماما ، منذ أكثر من ١٢٠ عاما . وداخل نطاق مساحة الجزيرة المحدودة ، وبدون أي حليف ، وبدون دعم مادي من أي حكومة ، كافح لعقود ثلاثة ضد قوة عسكرية أفضل وأكبر من مجموع القوات التي استخدمتها إسبانيا لمكافحة حالات التمرد في كل مستعمراتها الأخرى . وحتى آنذاك بذلت المحاولات لعزل شعبنا عن بقية العالم ؛ وحتى في ذلك الحين عثر المعتدي على من يتواطأ معه ؛ وحتى في ذلك الوقت أيضا بذلت المحاولات لإجبار شعبنا على الاستسلام بسبب الجوع ، وأُبيد جزء كبير منه .

وقد وصف البطل الوطني البورتوريكي إيوجينيو ماريّا دي أومتوس ، تلك الاوقات الاليمة التي مرت بها كوبا في الكلمات التالية :

"من الضروري أن يتصور المرء نفسه في تلك الحالة المرعبة التي هي أفظع فاجعة يمكن أن يواجهها شعب : فهو محروم من كل شيء . في حين يمتلك عدوه كل قدرات الحضارة ومواردها ، وهو قد أهمل ونُحيي جانبا ، في حين يلقي عدوه كل تشجيع ؛ وهو شعب يقابل بالازدراء ، في حين يلقي عدوه كل تملق بتواطؤ الجميع معه . من الضروري أن يصبح المرء أن يستشعر كل آلام وضى سنين الكرب الطويلة كيما يفهم إلى متى يمكن أن تستمر أي ثورة ، وأن يدرك كم من الوقت ينقضي ، وأن يتفهم تلك المقاومة الضارية من جانب المحاربين ، وأن يقدر بطولاتهم - كل ذلك لكي يكون جديرا بأن يبدي إعجابه بأناس كهؤلاء يستحقون كل أعجاب ...

"ومن الضروري أن يعيش المرء في أزمنة شائنة كهذه ، وأن يتخبط في دياجير الظلم حتى يشعر بالتعاطف تجاه أولئك الرجال الذين سمت بهم جهودهم

الى حيث تمتعوا بكرامة الانسان المكتمل غير المنقوص ، وأن يشعر لهمم بالتبجيل المفعم بالحماس والاعجاب الذي لا يحد ، مستلهما في ذلك بأولئك القادرين على تجسيد أسمى فضائل الجنس البشري .

حتى تلك الازمنة التي أشار اليها أوستوس ، كانت أكثر صعوبة دونما شك بالنسبة لشعبنا . واليوم ، نواجه عدواً أشد قوة مما كانت عليه اسبانيا آنذاك ولكن لدينا شعب متّحد وشجاع ، وريث جدير بأولئك المقاتلين الذين لم يتقهقروا أبداً رغم ما لقوا من حظ عسر . أبداً لن نختان ذكراهم ، ولن ننبد وطننا الذي حررناه بأنفسنا من الدماء والتضحيات .

إننا نعوّل أيضاً على تضامن الشعوب ، ونعرف أن المقهورين وضحايا الاستغلال والتمييز الذين يضعون آمالهم في بقاء كوبا - كثيرون على هذه الأرض .

سواصل المقاومة من أجل موتانا ومن أجل من يأملون في حياة جديدة بسلام يعيشوها . ونحن لن نختان تفويض آبائنا ، ونخون الثقة التي وضعتها الشعوب فينا . وسنبرهن على أننا قادرون على المقاومة ، وسنعرف كيف نقاوم .

وسواصل متابعة مسيرتنا نحو أسمى واجب مقدس وهو أن ننقذ الوطن والثورة والاشتراكية . ومن أجل ذلك ، سواصل كفاحنا بلا هوادة ، رغم كل العقبات ، ومهما صعبت الظروف ، وسنتقدم الى الامام دوماً حتى النصر .

السيد وونغ (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عام ١٩٨٩ ، العام الذي سقط فيه جدار برلين وانتهت فيه الحرب الباردة ، بلغ عدد الدول الاعضاء الممثلة في هذه القاعة ١٥٩ عضواً . واليوم ، وبعد انقضاء ثلاثة أعوام ، بلغ عددها ١٧٩ عضواً ، بزيادة ٢٠ عضواً فهل سيستمر هذا الاتجاه ؟ اذا كان الامر كذلك ، فربما يبلغ عدد الدول الاعضاء الممثلة في هذه القاعة ٢٠٠ عضو عندما نجتمع هنا ثانية في عام ١٩٩٥ . فهل ستأتي هذه البلدان الجديدة من افريقيا ، أو من آسيا ، أو أوروبا ، أو الأمريكتين ؟ وهل ستكون آلام مخاض هذه الدول الجديدة حادة مثل تلك التي صاحبت بعض الاعضاء الاحدث عهداً ، مثل كرواتيا ، وسلوفينيا ، والبوسنة والهرسك ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ؟ أم ستبزع هذه الدول سلمياً ؟

أبدأ بياني بهذه الاسئلة لانني أعتقد أن مهمتنا الاولى في هذه الدورة هي
تخليص أنفسنا من الفرحة العارمة التي تملك الكثيرين منا عندما وضعت الحرب
الباردة أوزارها ، وبدأ بتجربة الكويت المفجعة وانتهاء باستمرار معاناة
يوغوسلافيا السابقة ، نشهد الآن انبعث قوى كنا نظن أن قوى التحديث قد اكتسحتها .
إن أشباحا كانت تغط في سبات عميق لعقود قد استيقظت لتقفّ مضاجعنا . فكم من المزيد
منها سيستيقظ في السنوات المقبلة ؟

وتحتاج هذه الدورة بجلاء أن تكون دورة تأمل واعٍ . وفي هذا الصدد ، يسعدني
أننا قد انتخبنا السفير غانيف ، ممثل بلغاريا لإدارة مداولاتنا . فهذا يعكس الثقة
التي تضعها الدول الاعضاء في قدراته القيادية . إن موقع بلغاريا الجغرافي يعطيها
بصيرة شاقبة وفريدة بالنسبة للمشاكل التي نجابهها .

أود أيضا أن أسجل تقديرنا لما أظهره رئيسنا السابق ، السفير سمير شهابي ،
من قيادة حكيمة وإرشاد واعٍ . ونود بالاضافة الى ذلك أن نسجل امتناننا للسيد بيريز
دي كوييار على السنوات الـ ١٠ التي قضاها في خدمة متفانية ومثلى للامم المتحدة
بوصفه الامين العام . واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السيد بطرس بطرس غالي على قيادته
الحكيمة والدينامية للامم المتحدة في عامه الاول في منصبه .

لم يعد هناك اليوم مجال للشك في أن الحرب الباردة ، وإن أفرزت الكثيرين
منا في هذه القاعة ، قد جمّدت بصورة فعّالة أو قمعت الكثير من الانقسامات القبلية
والدينية والاثنية والثقافية . وقد أدى زوال الحرب الباردة الى عودة تلك الانقسامات
الى الظهور . ولست بحاجة إلا أن أسوق هنا بعض الامثلة الواضحة الحديثة . ففي اللحظة
التي نتحدث فيها ، تستعر الصراعات الآن بين أرمينيا وأذربيجان للسيطرة على
ناغورنو - كارباخ ، وهناك أيضا صراعات في مولدوفا وجورجيا وأفغانستان . والصومال
أخذ في التفكك ، ويوغوسلافيا السابقة قد انحدرت في حرب قبلية . ولم يفتُ العالم
بعد من صدمة ما يرتكب في البوسنة والهرمك من فظائع وتجاهل مافر لمبادئ الانسانية
الاساسية باسم "التطهير العرقي" ، الذي ندينه بوصفه ممارسة بغيضة .

وفي هذا السياق ، من الملائم والمناسب الآن أن الأمين العام قد أعد تقريره "خطة للسلام : الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلم وحفظ السلام" (A/47/277) لن يوافق كل عضو في الأمم المتحدة على تحليلاته . ولن تحظى كل توصياته بتأييد عالمي . ولكنه مع ذلك وثيقة بعيدة الأثر تتضمن اقتراحات ملموسة لصيانة السلم والأمن الدوليين .

إنها تتضمن أيضا توصيات الأمين العام بشأن طرق تعزيز قدرة الأمم المتحدة على ممارسة الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وجعلها أكثر كفاءة . ولا بد لنا أن نهنئ الأمين العام والعاملين معه على وضع ورقة شاملة وعميقة تشيّر المسائل التي تحتاج الدول الأعضاء أن تتناولها .

بالنسبة لنا ، هناك الكثير الذي نتأمل فيه ، لكن هناك أيضا مجالا ضيق فيه أفكارنا . على سبيل المثال ، يمتنع التقرير ، لأسباب واضحة ، عن توجيه اللوم عن النزاعات الأخيرة أو تقصي أسبابها . وهذا ينبغي أن يكون عمل الدول الأعضاء . إننا بحاجة إلى أن تكون أفكارنا واضحة بشأن ما إذا كان انطلاق دول جديدة في السنوات الأخيرة تطورا طبيعيا يلقي الترحيب ، شيئا مشابها لما شهدناه في عصر إنهاء الاستعمار ، أو انعكاسا لحالة من الاضطراب في بنى المجتمع البشري التي أنشأناها في القرن العشرين . أم أن الحال ، كما ترى "خطة للسلام" هو أن "أعمق أسباب الصراع" هي : "العجز الاقتصادي ، والجور الاجتماعي ، والقهر السياسي" (A/47/277) ، الفقر (١٥) ؟ . إننا بحاجة إلى أن تكون أذهاننا واضحة بشأن ما يجري ، لأن هذا بدوره سيحدد المهمة التي سنوكلها إلى الأمم المتحدة : عندما ينشب صراع داخل دولة ، هل ينبغي أن تكون مهمة الأمم المتحدة حل الصراع وإعادة توحيد الفصائل سلميا - كما هو الحال في أنغولا والسلفادور - أم ينبغي أن تكون مهمة الأمم المتحدة تسهيل حدوث انقسام سلمى للبلد - كما هو الحال في يوغوسلافيا ؟ هذه ليست أسئلة نظرية . إنها أسئلة عملية يواجهها القائمون على حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة على أساس يومي في يوغوسلافيا السابقة وفي الصومال .

ولكي لا يساء فهمي ، اسمحوا لي بأن أؤكد أنني أرحب بالدول الأعضاء الجدد التي انضمت إلى الأمم المتحدة هذا العام : أذربيجان ، أرمينيا ، أوزبكستان ، البوسنة والهرسك ، تركمانستان ، جمهورية مولدوفا ، جورجيا ، سان مارينو ، سلوفينيا ، طاجيكستان ، قيرغيزستان ، كازاخستان ، كرواتيا . وأعتقد أنها ستتفهم معي في أنه إذا ما كانت دول أعضاء جدد ستندمج إلينا ، فينبغي أن نضمن أنها تقسم سلميا وليس عن طريق حرب أو صراع .

أوضحت "خطة للسلام" أيضا أن وظائف العاملين على حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة تجاوزت ولايتهم المعتادة . في الماضي ، كان العاملون على حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة يُرسلون تقليديا بعد توصل الأطراف المتحاربة الى اتفاق للسلام . أما اليوم فإن قوات الأمم المتحدة تقوم بطائفة من المهام تتراوح بين مراقبة الانتخابات والتفتيش على المنشآت النووية . ويتوقع أن يزيد نطاق المهام . وكما تشير "خطة للسلام" فإن هذه تتضمن الدبلوماسية الوقائية . ومنع السلام ، وحفظ السلام ، وبناء السلام .

اسمحو لي أيضا بأن أذكر النقاط التي اتفق فيها مع التقرير . أولا ، أوافق على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مسبق أكثر نشاطا في الدبلوماسية الوقائية . وكما يذكر التقرير :

"... تتطلب الدبلوماسية الوقائية اتخاذ تدابير بناء الثقة ؛

وتحتاج الى إنذار مبكر يقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق بصورة رسمية أو غير رسمية ؛ كما قد تتضمن انتشارا وقائيا لممثلي الأمم المتحدة ، وفي بعض الحالات إنشاء مناطق منزوعة السلاح" . (A/47/277 ، الفقرة ٢٣)

ثانيا ، أوافق أيضا على أن مجلس الأمن يمكنه أن يضطلع الآن بدور أكثر نشاطا ، لأنه وكما يقول التقرير :

"رافقت زيادة الوحدة بين الأعضاء قوة التأثير والاقناع لتأخذ بأيدي

الأطراف المتنازعة الى مائدة المفاوضات" . (A/47/277 ، الفقرة ٣٥)

ثالثا ، أوافق على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل في تضافر مع المجموعات الإقليمية . وأعتقد أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ميسرها أن تفعل ذلك . إن تأييد الأمم المتحدة لمعاهدة الصداقة والتعاون الموقعة في بالي باندونيسيا عام ١٩٧٦ من الممكن أن يجعل منها نموذجا تحتذيها مناطق أخرى .

وبغرض هذه الأعباء الهامة الجديدة على الأمم المتحدة ، من العيب أن تقوم دول أعضاء ، وبخاصة الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بحرمان الأمم

المتحدة من الاموال التي تحتاج اليها لتقوم بهذه العمليات . إن المتأخرات التي لـم تدفع لحساب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تصل الآن الى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي . ومن المحتمل أن تزيد ، لأن نفقات عمليات حفظ السلام من المحتمل أن تصل هذا العام وحده الى ٣ بلايين دولار .

إن بعض كبار المدينين للأمم المتحدة من بلدان الشمال ، ومن المفجع أن تفترض بلدان الشمال أنها بمأمن من أوجاع الجنوب السياسية والاقتصادية . لقد أثبتت يوغوسلافيا أن هذه المشاكل يمكن أن تنفجر على أبواب تلك البلدان . إن التكنولوجيا الحديثة التي تديرها عجلتها بسرعة البلدان المتقدمة النمو جعلت من عالمنا قرية عالمية بأدق معنى الكلمة . ولا يمكن لقروي أن يتجاهل النار المشتعلة في بيت صاحبه القروي لأنه لو فعل هذا لامسكت النيران ببيته هو .

لقد رأينا هذا بوضوح في مؤتمر قمة ريو دي جانيرو في أوائل هذا العام ، وقد طلبت بلدان الشمال من بلدان الجنوب أن تقيد من إزالة الاحراج ومن إنتاجها لمركبات كلوريد الكربون الكلورية ومن تنميتها الملوثة ، لأنها كانت قلقة من أن تظل آثار هذه الأنشطة في الجنوب الطريق وتدخل ديارها هي . ومع هذا ، بينما تتوقع تلك البلدان من بلدان الجنوب المفقرة نسبيا أن تقدم تضحيات شجاعة ، فإنها غير مستعدة لتقديم تضحيات مماثلة في أنماط حياتها الثرية نسبيا . وإزاء هذه الصعوبات من الجدير بالملاحظة أن مؤتمر قمة ريو توصل الى توافق آراء بشأن جدول أعمال القرن ٢١ . وينبغي لنا ، نحن أعضاء الجمعية العامة ، أن نؤيد إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ ، ونصدر قرارا قويا بإنشاء لجنة رفيعة المستوى بشأن التنمية المستدامة . إن الزخم الذي تحقق في ريو دي جانيرو لا بد أن يمان وأن يتابع .

وحتى نتناول هذه المسائل البيئية بأمانة ، يحتاج العالم أيضا الى اعادة تقوية الاقتصاد العالمي . ويجب أن نقنع بلدان الشمال بأنها اذا أرادت من الجنوب أن يستجيب لشواغلها بشأن البيئة العالمية ، فإنها يجب أن تدفع بدورها للاقتصاد العالمي الى الامام ، وذلك باختتام جولة أوروغواي بنجاح وفي أسرع وقت ممكن . ولكن بلدان الشمال ، بدلا من أن تفعل هذا ، تركز على التكامل الاقليمي . وبغض النظر عن

مصير معاهدة ماستريخت ، فإن سوقا أوروبية متكاملة واحدة ستقام بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، مدعمة باتفاق موسع مع بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من شأنه أن يحقق تعاونا اقتصاديا أكبر بين المجموعة الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، يعرف باسم المنطقة الاقتصادية الأوروبية . ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على وشك أن تنشأ . وإذا كانت هذه الترتيبات تغيد بلدان الشمال وحدها ، دون أية فوائد متصورة للجنوب ، فمن غير المحتمل أن يتعاون الجنوب مع الشمال بشأن المسائل البيئية .

ومن حسن الحظ أن الجنوب لا يقف ساكنا . فثمة ثورة اقتصادية كبرى تحدث هناك أيضا وتؤثر على حياة البلايين من البشر ، وبخاصة في دول كبيرة مثل الصين والهند وباكستان واندونيسيا . وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية ، سيتحقق لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والاقتصادات الآسيوية المصنعة حديثا بحلول عام ٢٠٠٠ ناتج قومي إجمالي قدره ٢,٢ ترليون دولار أمريكي ، وهو ما يعادل ثلثي الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة لعام ١٩٩٠ أو نصف الناتج القومي الإجمالي للمجموعة الأوروبية لعام ١٩٩٠ ، ويمكن للمصين أن تضاعف ناتجها القومي الإجمالي خلال هذا العقد . ومن الواضح ، أن بعض أجزاء آسيا ستشهد نموا اقتصاديا متفجرا .

وباستثناء بلدان قليلة لا تزال تتمسك بغضائل الاقتصاد الموجه بأوامر عليا ، فإن كل بلد في العالم عمليا يدرك الآن أن عليه أن يجري إصلاحات اقتصادية . ولا بد من نبذ الأنظمة الاقتصادية القديمة ، بقصورها الظاهر وعدم كفايتها للذين كانوا سببا في عرقلة النمو الاقتصادي . إن جميع الدول - باستثناء قلة - تعمل على إدخال نظام اقتصاد السوق . إلا أن تلك التكييفات لفتح منافسة اقتصادية لا تتم دون تفضيلات وتكاليف سياسية باهظة . إن الاقتصادات التي مرت بمرحلة انتقال عانت من صعوبات اقتصادية كبيرة واضطرابات في المراحل الأولى من التكيف . وينبغي للشمال أن يدرك أن من مصلحته أن يساعد هذه البلدان بمكافحة الحمائية . وبهذا الدعم ، ينبغي أن تتمكن البلدان النامية من الخروج من هذا التحول الاقتصادي بنجاح .

وإذا نجحت هذه الثورة الاقتصادية الواسعة النطاق في الجنوب ، سيشهد العالم مدا متصاعدا يرقى بالبشرية جمعاء ، سواء في الجنوب أو في الشمال . ومن المحتمل أيضا أن يساعد هذا المد المتصاعد في إخماد نيران الشقاق الإثني والقبلي التي اندلعت في جميع أنحاء العالم .

أحيانا تسمى منطقة جنوب شرقي آسيا "بلقان آسيا" . وعلى الرغم من هذا ، عاشت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عقدين من السلم والتنمية الاقتصادية . فمن خلال التعاون الاقليمي في الرابطة ، وحشد الطاقات الوطنية في التنمية الاقتصادية ، أصبحت منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أكثر بقاع العالم الثالث رخاء ولاما . وليس هناك ما يحول دون أن تتكرر تجربة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا هذه في بقية العالم . ويحدوني الأمل أن تولي الجمعية العامة بعض الاهتمام لهذه المسألة ، وهي تلتزم الحلول للمآسي التي نشهدنا حاليا .

السيد هولو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن نيجيريا

وباكستان في حالة حداد اليوم . وأود أن أتقدم لحكومتني وشعبي هذين البلدين الصديقين بتعازي شعب بنن الذي يشعر بالتعاطف نحوها ويشاطرهما الحزان .

وأود أن أضم صوتي إلى الذين سبقوني إلى هذه المنصة في تهنئة السيد غانييف بحرارة ، باسم جمهورية بنن ، على انتخابه الرئاس للجمعية العامة في هذه الدورة . وهذه إشادة حقبة ببلده بلغاريا وبه شخصيا .

وأود أيضا أن أهنئ سلفه ، السفير سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية الذي ترأس الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة باقتدار وكفاءة .

كما أود أن أشيد إشادة في محلها بالأمين العام للأمم المتحدة لشجاعته وتفانيه واستعداده لخدمة مثل المنظمة . فبعد أقل من عام من انتخاب السيد بطرس بطرس غالي أثبت فاعليته وخبرته الدبلوماسية اللتين حازتا إعجاب المجتمع الدولي بأسره . إن جهوده التي لا تكل من أجل إقرار السلم في مختلف بؤر التوتر في العالم ، تستحق الدعم الكامل من جميع أعضاء الأمم المتحدة . وتقريره الأخير المفصل والمعقد إعدادا جيدا لهو شهادة بليغة على مساعييه .

ويود وفدي أن يشيد مرة أخرى بسلفه السيد خافيير بيريز دي كوييار على عمله الذي لا يقدر بثمن في خدمة منظماتنا العالمية التي ما فتئ عدد أعضائها يزداد على مر السنين .

ترحب بنن بالأعضاء الجدد في الأمم المتحدة وهم : أذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرسك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازخستان ، وكرواتيا .

في الدورة الماضية للجمعية العامة ، رحبنا بالإجماع بانتهاء عصر المواجهة وحلول عصر للتعاون الدولي يقوم على روح التضامن والأخوة بين أمم العالم .

وفي هذا السياق ، رحبت بنن بقبول الدول المستقلة التي انبثقت عن الاتحاد السوفياتي سابقا بعد توقيع اتفاقات مينسك في عضوية الأمم المتحدة .

لقد كان أول اجتماع يعقده مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات ، وكان ذلك في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، إيذانا بنهاية الحرب الباردة . وفي ذلك الاجتماع حث الرؤساء على إقامة نظام عالمي جديد أكثر استقرارا ورخاء ، تكون الأمم المتحدة إطارا له .

ومن المؤسف أن نقول إن هذه الدورة للجمعية العامة تبدأ في وقت تعود فيه بؤر التوتر إلى الظهور بشكل لم يسبق له مثيل في جميع أنحاء العالم ، مما أنشأ حالة جعلت أنشطة حفظ السلم الشاغل الأساسي للأمم المتحدة على مر الشهور العشرة الأخيرة . وبؤر التوتر هذه ما هي إلا دليل على هشاشة السلم والأمن الدولي في هذا المنعطف العام من تاريخنا .

واسمحوا لي أن أثير هنا إلى أن مجلس الأمن قد أوضح في بيانه المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، أن تطوير الحركة الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان سيساعدان على جعل العالم أكثر استقرارا ورخاء .

ويود وفدي أن يؤكد من جديد أن المجتمع الدولي ، وهو يرحب بظهور أمم جديدة تأكيداً لإرادة الشعوب التي لا تقهر لاستعادة الحرية والكرامة والمعادلة من خلال احترام

قيمها الثقافية والسياسية ، يتعين عليه أن ينهض بالتماس توافق الآراء وروح التسامح والحوار اللذين مازال بمقدورهما اليوم أن يوفرنا الأساس لانتقال سلمي .

إن أسبقية التفاوض على استخدام القوة ، والتجارة على الاستغلال ، والحريّة على القيود ، جميعها نُهج ينبغي أن تسترشد بها بلداننا لكي يتسنى تعزيز قدرة المنظمة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم .

كثيرا ما نقول إن كوكبنا مصاب بعلل . وهذا صحيح بسبب تاخر التنمية الناجم عن الاختلالات المالية والتكنولوجية والعلمية والايكولوجية بين نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي . وهو صحيح بسبب الظلم الاجتماعي والفقر المدقع اللذين يجردان العديد من الشعوب التي يشار إليها على أنها "شعوب نامية" من صفاتها الإنسانية .

لكل هذه العلل التي تتفاقم اليوم بسبب انبعاث النزعة القومية ، لا بد أن نضيف عللا جديدة تهلك القسم الاعظم من شعوبنا في جميع أنحاء العالم . ومن ثم ، فإنه من الضروري أن تستعيد الدول سيطرتها على زمام الامور وتسهم بشكل فردي وجماعي في تعزيز السلم والامن الدوليين .

وفي ظل هذه الخلفية ، يحفزنا تقرير الامين العام "خطة للسلام" المقدم عملا بالبيان الذي وافق عليه اجتماع قمة مجلس الامن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على التفكير الجاد ، ويفتح أمامنا آفاقا جديدة . ومن الجدير بنا جميعا أن نسهم في تجسيد هذا التقرير لكي يتحول حلمنا في تحقيق عالم أفضل إلى واقع في السنوات المقبلة .

أما بالنسبة لأفريقيا ، فقد عانت قارتنا كثيرا إلى الحد الذي يدفعنا لأن نحاول اليوم ، معا ، وبيدا بيد ، ضم قوانا واستخدام كل ما نملك من ذكاء وشجاعة وقوة وموارد ، لتقليل المعاناة وتخفيف الفقر ووضع استراتيجية متماسكة من أجل التنمية القابلة للإدامة .

وتأمل بنن أن تتحرر أفريقيا بأسرها من الحروب بين الأشقاء والحروب الداخلية وجميع الصراعات الأخرى التي تعرقل تنميتها . ويكفي أن ننظر حولنا لنرى مأساة أخوتنا في ليبيريا والصومال والسودان ، وهذا غيض من فيض .

من الآن فصاعدا يمكن أن تثبت أفريقيا ، إن لزم الأمر ، أن بومعها حسم صراعاتها عندما لا يؤدي التدخل الأجنبي إلى تعقيد الأمور . وللقضاء على عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أفريقيا ، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الثابت للجهود التي تبذل الآن لاستعادة السلم في ليبيريا والصومال .

وبلدي الذي يتراءى حاليا الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا ، ما برح يبذل جهودا مكثفة منذ آب/أغسطس لجعل المتورطين في المأساة الليبيرية يسكتون أصلحتهم حتى يمكننا التحرك قدما صوب المصالحة الوطنية . والمصلحة الوحيدة لبنن في ليبيريا هي السلام . إن جهود الرئيس سوغلو تستحق تأييد الافارقة ، أولا وقبل كل شيء ، وبعد ذلك جميع الدول الكبرى وجميع الاعضاء الآخرين في الأمم المتحدة .

وتأمل بنن أن يُنصت للنداءات الأخيرة الصادرة عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، الذي عقد في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ في دكار ، والموجهة إلى المعنيين في المأساة الحاصلة في الصومال والسودان ، حتى تتوقف الأعمال العدائية وتبدأ المفاوضات ، بغية التوصل إلى المصالحة الوطنية . ونعتقد أن هذا شرط مسبق للحفاظ على الوحدة والسلامة الإقليمية في هذين البلدين اللذين تجتاحهما المجاعة أيضا .

من المهم التأكيد على الأمل الذي تلهمه الأعمال الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة لإنقاذ شعب الصومال من المجاعة . وهنا أود أيضا أن أشيد بالعمل الذي تقوم به جميع البلدان والمنظمات الإنسانية التي تتخذ إجراءات في ذلك الجزء من العالم ،

بالرغم من التهديدات التي تتعرض لها في الميدان من جانب جميع أطراف الصراع . ونشيد بوجه خاص بالجهود التي يبذلها السيد بطرس بطرس غالي الذي ندين له بالعرفان على ما قام به من زيادة التوعية بتلك المأساة وفضائعتها . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ممثله الخاص ، السفير مخنون ممثل الجزائر يستأهل شائنا وإعجابنا الاخويين .

منذ بضعة أشهر رحب المجتمع الدولي بالتغيرات الإيجابية الحاصلة في الحالة في جنوب افريقيا ، والتي كان من المتوقع أن تكلل بالنجاح الكفاح الدؤوب لشعب جنوب افريقيا الاسود ضد النظام الذي أنزله إلى مرتبة العبيد منذ ما يزيد على ٥٠ عاما . وهنا أود أن أؤكد من جديد موقف بلدي القاطع إزاء مشكلة الفصل العنصري . لا بد من تفكيك هذا النظام اللاإنساني الشنيع ، بالأفعال وبالقانون ، للسماح بيزوغ جنوب افريقيا الديمقراطية ومتعددة الاعراق ، التي يصبح فيها مبدأ صوت واحد للفرد الواحد واقعا سياسيا .

إن التطورات الأخيرة ، السياسية والاجتماعية على حد سواء ، في ذلك البلد ، وأهمها استئناف العنف الذي أزهق أرواح المئات من الضحايا الأبرياء ، تظهر للأسف أنه مازال هناك العديد من الصعاب والعقبات التي لا بد من التصدي لها قبل القضاء الكامل على الفصل العنصري . ولصالح السلم والامن الدوليين ، يتعين علينا أن نشجع الحوار فيما بين المعنيين بالحالة السياسية في جنوب افريقيا الذين مازال يتعين عليهم التغلب على الخلافات السياسية العميقة للغاية ، مع إبقاء الضغط على نظام جنوب افريقيا ، في الوقت ذاته ، حتى يمكن مواصلة عمليات الإصلاح التي تم الشروع فيها وتسريعها .

وهكذا تفهم بنن اتخاذ مجلس الامن للقرار ٧٦٥ (١٩٩٢) بشأن مسألة جنوب افريقيا ، وتعيين الامين العام لممثل خاص وإرسال مراقبين من الامم المتحدة إلى ذلك البلد .

ويسعدنا أن نرى عملية السلم في أنغولا ، التي بدأت بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في استوريل بالبرتغال في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ، لا تزال جارية على قدم وساق . ويجب على أعضاء الامم المتحدة أن يواصلوا دعم ذلك البلد الذي تعصف به حرب الاثقاء

منذ ١٥ عاما ، في جهوده الرامية إلى تعميم الديمقراطية التي سيكون من مراحلها الهامة إجراء الانتخابات الحرة المزمع عقدها في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ، أي غدا وبعد غد .

ويرحب وفد بنن بكون محادثات السلم التي بدأت بين حكومة مابوتو وقادة رينامو قد أدت إلى توقيع اتفاق للسلام بين الطرفين في روما في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ . فليحل السلام الحقيقي والاكيد في موزامبيق ، حتى يتمكن جميع أبناء وبنات ذلك البلد من القيام بمهمة إعادة التعمير الوطني .

لقد بشر مؤتمر مدريد المعني بالسلم في الشرق الاوسط بإمكانية التوصل إلى ترتيب معقول بين العرب والاسرائيليين أملا بالسلم الدائم . والتغيرات السياسية الاخيرة الحاصلة في اسرائيل قد تمكن المفاوضات الحالية من التطور بطريقة مرضية تقبلها جميع أطراف الصراع . ومن واجبا تشجيع ذلك الحوار اللازم بغية تحقيق سلم دائم يضمن وجود الدولة العبرية ودولة فلسطينية داخل حدود آمنة يعترف بها الجميع .

وهذا بالطبع يفترض مسبقا إصفاةا إلى الطرفين . وبهذه الروح امتانغت بنن هذا العام علاقاتها الدبلوماسية مع دولة اسرائيل . وقد استرشدنا في ذلك بعزمنا الراسخ على استخدام وضعنا الحيوي ، بصفتنا صديقا تقليديا للدول العربية وشريكا جديدا لدولة اسرائيل ، كنقطة انطلاق للمساعدة على التقريب بين الطرفين قدر استطاعتنا . ويأمل بلدي أملا صادقا أن تنجح عملية السلام التي بدأت في مدريد .

كما أن حل مشكلة الشرق الاوسط ينطوي أيضا على التنفيذ الثابت والفعال لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، تأكيدا على عدم جواز حيازة الاراضي عن طريق الحرب ، وضرورة العمل على إقرار سلم عادل ودائم ، يمكن كل دولة في المنطقة ، بما في ذلك فلسطين واسرائيل ، من العيش بأمان داخل حدود معترف بها دوليا ويضمنها المجتمع الدولي .

يشعر بلدي بالكرب إزاء أعمال القتل والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البوسنة والهرمك المنبثقة عن تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

إن المأساة المستمرة لشعوب ذلك البلد تهدد السلم والامن الدوليين ، وتشكل تحديا جديدا لمنظمتنا . وترى حكومتنا أن هناك ثلاثة عوامل يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الجهود التي تقوم بها الدول الأوروبية والأمم المتحدة لاستعادة السلم في يوغوسلافيا سابقا ، وهي الوقف الفوري للأعمال العدوانية ؛ واحترام السلامة الإقليمية لمختلف الدول التي نشأت من تفكك الاتحاد السابق ؛ وحماية الاقليات .

وأود أن أضيف إلى هذا إدانتنا التي لا لبس فيها للممارسة المقيتة "التطهير العرقي" ، وهي ممارسة غير إنسانية ينبغي أن يخل منها كل إنسان اليوم . إلا أن بلدي ، على ضوء عالمية منظمتنا ، يأمل ألا يواجه طلب انضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - صربيا والجبل الأسود - أية عقبات ، وأن يكون انضمام ذلك البلد عاملا حافزا لاستتباب السلم العادل والدائم في البلقان .

إن الروح الجديدة لتوافق الآراء - وبخاصة فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - ونهاية الحرب الباردة قد شجعا مناخ الانفراج الحالي في المسرح السياسي الدولي . وفي ذلك السياق ، يجب أن يظل نزع السلاح العام والكامل الهدف النهائي للمجتمع الدولي في نهاية القرن العشرين .

وتود جمهورية بنن أن ترى الموارد الهائلة المكرومة لمنع وشراء الأسلحة قد وجهت صوب تلبية الحاجة الأكثر إلحاحا لتنمية بلدان العالم الثالث . ونعتقد أن الخطوة الرئيسية في ذلك الاتجاه هي قبول المجتمع الدولي - ولا سيما البلدان المنتجة للأسلحة - لاقتراح الأمين العام بشأن فرض ضرائب على مبيعات الأسلحة من أجل تعويض العجز في ميزانية الأمم المتحدة ، وتزويدها بالموارد التي تحتاجها للقيام بالعمل المناط بها . ولهذا يؤيد بلدي هذا الاقتراح المقدم من السيد بطرس بطرس غالي . وبالإضافة إلى ذلك ، تؤيد بنن جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بخفض الأسلحة النووية والحد منها وعدم انتشارها .

كثيرا ما يقال إن المجتمع الدولي يمر اليوم بنقطة تحول . وتتيح لنا الرغبة التي أبدتها الدول الأعضاء في التحرك قدما صوب حل الصراعات الإقليمية والشعور الجديد

بالمعجالة في مواجهة التهديدات العالمية لرفاه الكوكب ، فرصة تاريخية لحل المشاكل الحقيقية التي نواجهها جميعا .

حقيقي إن الاقتصاد العالمي تطور تطوراً ملحوظاً إلى حد بعيد خلال السنوات القليلة الماضية ، كما يتبين ، في جملة أمور ، من امتداد اقتصاد السوق وظهور تجمعات اقتصادية رئيسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . بيد أن التعاون الدولي اللازم لإقامة نظام عالمي جديد ، ليس قائماً حقا . وتتفاقم الاختلالات بين الشمال والجنوب . وإذا استمرت الاتجاهات الحالية حتى سنة ٢٠٠٠ ، فإن مواطني أغنى أمم العالم سيكون لديهم متوسط دخل سنوي يزيد على ١٣ ٦٠٠ دولار أمريكي ، في الوقت الذي لن يزيد فيه متوسط دخل الفرد في أقل البلدان الأفريقية نمواً على ٢١٧ دولارا أمريكيا فقط - أي أقل من ذلك الدخل في عام ١٩٨٥ بمقدار ١٢ دولارا أمريكيا . وقد سُجل بالفعل هذا الانخفاض الحاد في كثير من البلدان .

ولهذا ، ينبغي أن نعترف بأن مشكلة التحرير الاقتصادي لأفريقيا من المشاكل التي لا تزال تواجهنا بحدة بالغة . وجميع الجهود التي بذلت لإزالة وعكس هذا الاتجاه صوب التدهور في اقتصادات بلداننا ذهبت هباء . وأصبح المستقبل الاقتصادي لأفريقيا يزداد قتوما يوما بعد يوم .

وهنا ، أود أن أتناول مسألة الدين ، وعلى نحو أكثر تحديدا في أفريقيا جنوب الصحراء . لقد أكد الأمين العام في تقرير واحد عن أزمة الدين ، أن الالتزامات الثقيلة التي تفرضها خدمة الدين قد أشارت مشاكل خطيرة تتعلق بالميزانية . وقد عانى الاستثمار العام والنفقات الاجتماعية من نتائج ذلك ، وبالتالي كانت القطاعات الاجتماعية الأضعف هي الأشد تضررا .

واليوم ، تثن قارتنا تحت عبء الدين الساحق ، الذي يزيد الآن على ٢٧٠ بليون دولار أمريكي . في عام ١٩٩٠ ، كان على دولنا أن تدفع ٢٣ بليون دولار أمريكي لخدمة هذا الدين . وفي مواجهة هذه المشاكل القاسية الخاصة بالموارد والتي تزداد حدة ، التزمت معظم دولنا ببرامج تكيف هيكلية . ولكن لم تتوفر لهذه البرامج حتى الآن الموارد التي تحتاجها حقا لتنمية اقتصاداتنا المخربة . وهذا هو السبب الذي من أجله

تناشد بنن المجتمع الدولي اتخاذ إجراء عاجل وملموى لخفض عبء الدين للبلدان الافريقية وزيادة التدفقات المالية لتنميتها .

ويجب أن تصاحب تدابير تخفيف أو إلغاء الدين في بعض الحالات - وهو دين يشق على بلداننا تحمله - برامج مفصلة ومحددة بشأن شروط تمويل برامج التكيف الهيكلي وسداد الدين الذي تتحمله دولنا .

وعلى صعيد آخر ، اعتمدت دورة الجمعية العامة السادسة والاربعون ، بعد النظر والتقييم النهائي لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات . وكان ذلك فرمة لاعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلدان افريقيا .

ولتحقيق أهداف البرنامج الجديد ، حان الوقت الآن لأن يترجم المجتمع الدولي الالتزامات التي تعهد بها وأعاد تجديدها عدة مرات بدعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية ذاتها لتحقيق النمو الذاتي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . بل لقد قال الأمين العام إن افريقيا واحدة من أولويات الأمم المتحدة الخمس للتسعينات . أما بالنسبة للأولويات الأربع الأخرى وهي البيئة ، وحفظ السلم ، ومكافحة إساءة استعمال العقاقير ، والمساعدة الإنسانية - فلا بد أن نقول إنه لم يتخذ قرار فعلي لترجمة هذه الأولوية إلى عمل .

ويشعر وفد بلدي بقلق عميق إزاء الحالة التي لا تزال سائدة بعد مرور عام على اتخاذ القرار ١٥١/٤٦ المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات . فأولا ، لم يبدأ بالفعل برنامج الامين العام ، وثانيا ، لم تتشكل بعد آليات المتابعة ، وهي ، على سبيل المثال ، الفريق الاستشاري رفيع المستوى ، واللجنة المشتركة بين الوكالات ، واللجنة التوجيهية . وثالثا ، لم تجر بعد الدراسة المتعلقة بالحاجة إلى إنشاء صندوق تنويع للسلع الاساسية الافريقية وجدوى إنشائه ، بالرغم من أنه من المفروض أن يكون موضوع تقرير يقدمه الامين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين . وأخيرا ، لا يزال اعداد موارد مالية كافية أمرا افتراضيا .

وأود أن أعرب عن أملنا الوطيد في أن تبذل جميع الجهود لكي يتسنى ، بحلول كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ أو على أكثر تقدير كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، ضمان نهوض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات من سباته الحالي ، ودخوله في مرحلة نشطة ودينامية ترقى إلى مستوى آمالنا .

وبرنامج العمل للتسعينات لمالح أقل البلدان نموا يعاني إلى حد ما من نفس الصعوبات التي يعاني منها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ولن يساعد ذلك كثيرا على تحسين ظروف المعيشة والعمل لأكثر المجموعات ضعفا في أقل البلدان نموا .

ومن الضروري أن نواصل ونؤيد الجهود المبذولة لضمان تخفيض عدد أقل البلدان نموا ، وخاصة في افريقيا ، إلى النصف بحلول نهاية القرن العشرين . ولذلك لابد أن نعكس الاتجاه الحالي صوب الزيادة في عدد أقل البلدان نموا ، وهو اتجاه يلاحظ منذ اعتماد برنامج العمل في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ واعتماد المعايير الجديدة للتصنيف في ١٩٩١ .

وترى حكومة بلدي أن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية يمكن أن يوفر الاستجابة للصعوبات التي تواجه البرامج وخطط العمل المختلفة لتنمية بلدان الجنوب .

ولهذا ، يراودنا أمل وطيد في أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية قرارا بعقد المؤتمر الذي سيجرى الإعداد له بمفته جزءا من عملية المفاوضات الحكومية الدولية باشتراك جميع الدول . وسيكون عقد هذا المؤتمر عنصرا هاما في عملية تعزيز دور الامم المتحدة في تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي . ونحن نرحب بالمبادرة اليابانية الرامية إلى تنظيم مؤتمر دولي معني بالتنمية في افريقيا في عام ١٩٩٣ . ويجب أن يكون عمل ذلك المؤتمر بمثابة عملية تحضيرية جيدة لمؤتمر تمويل التنمية . وترى بنن أن التكامل الاقتصادي هو أيضا رد على تهمة افريقيا . ومن المحتم على دولنا اليوم أن تعزز التجمعات الاقتصادية الاقليمية التي أنشأناها لضمان التعاون بين الجنوب والجنوب .

وقد عقدت افريقيا العزم على أن تواصل بحماس السياسة التي تنتهجها في هذا المجال بغية التوصل إلى تعاون وتكامل اقتصاديين فعالين على الصعيدين الاقليميين ودون الاقليمي . ولهذا فإنها تلتزم ، بمففة خاصة ، بإنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية التي وقع رؤساء الدول والحكومات على دستورها في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ في أبوجا .

وأرى أن نجاح هذا المشروع يفترض التزام كل دولة من دولنا بتعزيز التكامل في مختلف قطاعات الأنشطة في اقتصاداتنا وكفالة تطوير وصيانة شبكات يعمل عليها من الهياكل الاساسية في مجالات الزراعة والصناعة والطرق في القارة . وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية في بلداننا ، نتخذ كثيرا من التدابير لمساعدة الاطفال كجزء من متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل .

ففي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ احتفلت بنن بيوم الطفل الافريقي ، مثلما احتفلنا به في عام ١٩٩١ . وعلى الرغم من أن بلدي أحرز بالفعل بعض النجاح ، فقد مكنتنا الاحتفالات في ذلك اليوم من التركيز بشكل أقوى على تحسين صحة الام والطفل عن طريق برنامج التطعيم الموسع ، والمكافحة للقضاء على سوء التغذية وامراض الاطفال المنتشرة الاخرى ، وتوفير المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية ، والتخفيض التدريجي للامية ، وضمان حصول جميع الاطفال على التعليم .

وتصبو افريقيا إلى تنمية الإنسان من جميع النواحي ، وتحقيقا لذلك الهدف لابد لنا أن نتأكد من اشراك النساء والأطفال . فهم ، قبل كل شيء ، يشكلون أغلبية مكان بلداننا التي تسلك طريق التقدم الذي يتحقق أماما عن طريق تعليم وتدريب السكان من الصغار والكبار .

وترحب بنن بالأجراء الذي اتخذته بالفعل منظمة الوحدة الافريقية بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل عقد المؤتمر الدولي المعني بمساعدة الطفل الافريقي ، والذي سيعقد في داكار من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وفي نفس الوقت الذي تتخذ فيه حكومة بلدي اجراءات لمصالح الطفل ، تستعد أيضا بنشاط للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤ . وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا على أهبة الاستعداد للإسهام إسهاما له وزنه في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة ، الذي سيعقد في بيجينغ عام ١٩٩٥ .

قبل بضع سنوات كانت كل دولة من دولنا ، وبخاصة الغنية منها ، تقنع بالعمل بمفردها على المعيد الوطني ، لكي توقف تدهور البيئة . واليوم ، علينا أن نسلم بأن المشاكل الايكولوجية الرئيسية التي نواجهها تكتسي بعدا كونيا وتتطلب نهجا دوليا .

وفي هذا السياق ، ترحب بنن بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد من ٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو .

ولئن كان ذلك المؤتمر التاريخي الذي اضطلع فيه بلدي بدور نشط لم يحقق كل الآمال المعقودة عليه ، فإنه كرس مفهوم التنمية المستدامة والتسليم بالصلة الاكيدة القائمة بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية .

وبنن ، اقتناعا منها بأن معالجة مشاكل البيئة والتنمية يتطلب تنسيق الأنشطة والمبادرات والبرامج ، ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ريو حول الاليات المؤسسية لمتابعة قرارات المؤتمر ، وبخاصة إنشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة .

ونرى أن هذه اللجنة ستفعل بدور أساسي في تنفيذ ومتابعة جدول الأعمال القرن
٢١ ، الذي اعتمده المؤتمر في ريو .
ومع وجود أمانة قوية وممكنة - قد يكون مقرها جنيف - نعتقد أن لجنة
التنمية المستدامة سيكون بإمكانها أن تنسق الأعمال الحكومية الدولية وتيسرها
وتوجهها داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة .
ويجب أن يمثل أعضاء اللجنة الذين ستنتخبهم الجمعية العامة ، جميع المجموعات
الإقليمية في الأمم المتحدة وكل أنماط التنمية .

إن بنن ، إلى جانب تأييدها إنشاء اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة ، والتي ستكون موضوع مشروع قرار في هذه الدورة ، تؤكد على الأهمية الكبرى التي نعلقها على متابعة جميع قرارات وتوصيات مؤتمر ريو . ونحن نرحب مقدما بالقرارات التي ستتخذها الجمعية العامة في هذا الخصوص ، بما في ذلك القرار الذي ستنشئ الجمعية بموجبه لجنة تفاوضية حكومية دولية تقوم ، في موعد أقصاه حزيران/يونيه ١٩٩٤ ، بصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التمهر ، وعلى الخصوص في إفريقيا . كما نتطلع إلى اتخاذ الجمعية قرارا بشأن تمويل برنامج عمل القرن ٢١ الذي سيحتاج تنفيذه من جانب البلدان النامية إلى أموال إضافية جديدة .

إن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لا يعبر عن جميع الشواغل المعرب عنها خلال العملية التحضيرية للمؤتمر ، ومن ثم يجب على الجمعية العامة اتخاذ قرار بهدف إعداد ميثاق الأرض الذي سيعتمد خلال الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ ، وفقا لاقتراح الأمين العام للمؤتمر ، السيد موريس سترونغ .

إن عصرنا ، وإن كان يقسو أحيانا ، يمكن أن يفخر الآن بأنه شهد بزوغ الحركة العالمية لحقوق الإنسان . هناك وعي بالديمقراطية بدأ ينتشر في جميع ربوع العالم ، ذلك العالم الذي كان الحال قد آل فيه بالرجال والنساء إلى الصمت والبؤس . وها هي الديمقراطية الآن تصبح شيئا فشيئا واقعا من الصعب تجاهله .

إن المبدأ الأساسي في بنن ، وقد أصبحت من الآن فصاعدا دولة يسود فيها حكم القانون ، هو احترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب وتشجيعها والدفاع عنها . ولهذا السبب نؤيد عقد مؤتمر عالمي بشأن حقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ . ونحن الآن نشترك اشتراكا فعالا في الأعمال التحضيرية لذلك المؤتمر الرفيع المستوى .

ومن الضروري تشجيع التنمية الاجتماعية إذا كان لنا أن نشجع حقوق الإنسان ونحميها وندافع عنها . فبالنسبة للشخص الجائع لن يكون لحقوق الإنسان مغزى يذكر ما لم نفعل شيئا لتحسين الرعاية الصحية والتعليم وإزالة الجوع والبؤس ولتحسين الامكان ونوعية الحياة - وباختصار لتحقيق قدر أكبر من الرفاهية . ولهذا السبب يرحب بلدي بقرار عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ ، لأن ذلك سيكون البعد الإنساني للتنمية .

وأود نيابة عن بنين ، حكومة وشعبا ، أن أشيد بجميع الأمم ، كبيرها وصغيرها ، التي أولت بلدي تأييدها الثابت ومداقتها ، وخاصة في السنتين الأخيرتين ، والتي أيدت وشجعت التجديد الديمقراطي في بنين ، أي البعث السياسي والاقتصادي والمعنوي لبلدي .

وأشيد إشادة خاصة بالوكالات والهيئات والحكومات الصديقة ، على تعاونها المستمر معنا ، بينما نتأمل ونقيّم وننظم ونتخذ القرارات بشأن جميع جوانب الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الدائم في بنين ، وعلى كل ما قامت به لتحضير وتنسيق وتنظيم عقد اجتماع المائدة المستديرة للشركاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية بنين ، الذي عُقد في جنيف في ٢ و ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

ويحدوني وطيد الامل أن تتوصل الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة إلى توافق في الآراء يكون مقبولا للجميع ، في المفاوضات المتعلقة بإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة ، وتعزيز دور المنظمة في تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي ، وتدعيم منجزاتنا في مجال حفظ السلم والامن الدولي . كما آمل أن تبين لشعوبنا أنها لا تزال تعمل من أجل التضامن والمشاركة ، ومن أجل التنمية والامل .

السيد نيهاموس كيسادا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : كان من دواعي سرور كوستاريكا العظيم أن تؤيد انتخاب السيد ستويان غانيف لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . وإن انتخابه يشهد على ميلاد عهد جديد في تاريخ بلغاريا ، عهد من الحرية والديمقراطية التعددية .

ويهنئ وفدي بإخلاص الأمين العام على قيادته البارعة لأعمال الأمم المتحدة . إن المنظمة ، في ظل قيادته ، تفضلع ، بعنفوان لم يسبق له مثيل ، بالدور المركزي الذي ينبغي أن تفضلع به في الشؤون الدولية .

وترحب كوستاريكا ترحيبا حارا بجميع الاعضاء الجدد في الأمم المتحدة . إن وجودهم في هذه القاعة يرمز إلى مولد عهد جديد في العلاقات الدولية ، عهد يستند إلى مبادئ السلم والحرية والتعاون بين جميع الشعوب .

شهدت البشرية انقشاع خطر المحرقة النووية ، وشهدت زوال المواجهة الايديولوجية والعسكرية بين الشرق والغرب . بيد أن المواجهة بين الدول العظمى حلت محلها ، بسرعة وبمروءة دامية ، مراعات تبدو أقل حجماً لكنها ليست أقل خطراً على السلم العالمي .

إن اندلاع عدد من الحروب التقليدية - لاسخف الاسباب - يؤكد اعتقادنا بأنه من المهم ، أكثر من أي وقت مضى ، إحراز تقدم في مجال نزع السلاح . إن انتهاء الصراع بين الشرق والغرب يوفر فرصة فريدة لإحراز نجاحات حاسمة في ذلك المجال ، ولغرض ضوابط صارمة على تجارة الأسلحة . إن انقشاع التهديد النووي لا ينبغي أن يعود بنا إلى حقبة الحرب المستمرة .

إن الخطايا القديمة تلقي ظلالاً طويلة . واليوم ، كما كان الحال في عام ١٩١٤ ، ننظر بجزع للأحداث في البلقان . إن دولة عضواً في الأمم المتحدة ، هي البوسنة والهرسك ، تنازلت من أجل البقاء في غمار حرب دموية لا مبرر لها . ومبادرات السلم تفشل الواحدة بعد الأخرى . والحل النهائي لهذه المحرقة الحمقاء لا يبدو قريباً المنال .

وتشعر كوستاريكا بالقلق البالغ إزاء الأبعاد التي يتخذها هذا الصراع الأوروبي الاقليمي ، وإزاء عدد الضحايا الأبرياء الذي يزداد يوماً . والمجتمع الدولي يردُّ بغتور ، ويتردد ، بصورة لا يمكن فهمها ، في اتخاذ الموقف القوي الحازم الذي أعاد للكوييت سيادتها .

فكم من الآلاف ينبغي أن يلقوا حتفهم لكي يكون الصراع جديرا بالاهتمام الدولي ، إن حالة الصومال تكشف عن مدى المسافة التي ينبغي علينا اجتيازها قبل أن يكون بمقدورنا الحديث عن أسرة الأمم المتحدة . فالصراع في الصومال لم ينل من اهتمامنا إلا بعد أن شارب مليونان من البشر على الموت جوعا ، وصعقت ضمائرنا لرؤية الصور المرعبة للأطفال الصوماليين وهم يستجدون طلبا للطعام . ومما يؤسف له أن مأساة الصومال ما هي إلا أفظع جوانب مأساة افريقيا جنوب الصحراء التي تعاني موتا بطيئا من اليأس والجوع والفقر والتخلف ، ولا تلقى من مجتمع الأمم سوى اللامبالاة .

إن نهاية الحرب الباردة لم تقلل من عمق الهاوية بين الشمال والجنوب ، بل الواقع أن هذه الهاوية تزداد عمقا يوميا مع التقدم التكنولوجي . إن بلدان العالم الثالث لا تتلقى استجابة كافية لحاجاتها وتطلعاتها ، علاوة على أنها تشهد انخفاضاً في منافذ منتجاتها ومن المعونة المالية الخاصة بالتنمية . فالركود الذي تشهده جولة أوروغواي ، وازدياد التدابير الحمائية من جانب الأمم الصناعية ، والانخفاض في برامج التنمية ، كل هذا يحدث ويا للغرابة ، في وقت أصبحت فيه أمريكا اللاتينية قارة للديمقراطيات ، وفي وقت صارت فيه العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية أيضا على طريق الحرية السياسية والمدنية .

ومما يؤسف له أنه قد اتخذت بالفعل بعض الخطوات العكسية . فالديمقراطية في أمريكا اللاتينية قد عانت من نكسات حادة في بيرو وهايتي . ويبدو أن شمة حركة في بيرو تسعى للتوصل إلى حل ، بالرغم من أن البلاد مازالت تحتاجها حُمى الإرهاب ، وتعاني من أسوأ حالة اقتصادية في تاريخها . وفي المقابل ، فإن المشكلة في هايتي ، وهي أفقر بلدان الأمريكتين وأكثرها تخلفا ، تسير من سيئ إلى أسوأ كل يوم . وبما أن كوستاريكا تنتمي إلى منطقة الكاريبي فإن مأساة هايتي تشير لدينا قلقا خاصا . وتعتقد بلادي أنه ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تولي مزيدا من الاهتمام لهذه المسألة وأن تسعى جاهدة للتوصل إلى حل فوري للزمة . إننا لا نتكلم عن شرعية رئيس أو حكومة ، وإنما نتكلم عن حق أمة شقيقة في أن تعيش بحرية ، وأن تمتد لها يد التعاون التي هي في أمم الحاجة إليها من أجل التنمية فيها .

لقد أتيت على ذكر مثاليين لا أكثر ، ولكنني أعتقد أنهما يمثلان الوضع بمسورة مشيرة . إن غالبية ساحقة من ديمقراطيات العالم الثالث مازالت تسير على طريق ترسيخها . إلا أن عملية الترسخ هذه ستكون صعبة دون حدوث تحسن كبير في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، هذه الظروف التي تفرض بدورها على البلدان المتقدمة النمو تغيير موقفها بالنسبة لفتح أسواقها وزيادة تعاونها . ومن نافلة القول إنه كلما ازدادت الظروف سوءا في بلدان العالم الثالث ، ازداد عدد المهاجرين منها الشرعيين أو غير الشرعيين ، إلى البلدان المتقدمة النمو ، بالرغم من الحركات العنصرية التي تدين بتفوق عرقها ، والتي من المخزى أنها عادت إلى الظهور ثانية في هذه الحقبة .

وغني عن القول ، إنه ينبغي على بلدان العالم الثالث أن تقوم بدورها أيضا . فالتعاون الدولي ، بغض النظر عن حجمه ، لن يغيّر من حالة البلد المستفيد إذا لم يبذل جهدا منظما وشابها لإحراز التقدم .

وليس سرا أنه في العديد من الحالات أسيء استخدام المساعدة المالية المخصصة للتنمية ، وجرى تبديدها على مشروعات باذخة غير منتجة . واستخدمت في دفع مرتبات ووضعت في حسابات خاصة في المصارف ، وظل الشعب يعاني من الجوع والفقر . لذلك فإذا كان للتعاون مع البلدان المتخلفة أن يزداد ، ينبغي لهذه البلدان أن تكّد في مكافحة البيروقراطية والفساد الإداري ، وينبغي لها مضاعفة جهودها كي تضمن أن المساعدة الدولية تحقق أهدافها فعلا .

وفي وقت تعاني فيه الحالة الاقتصادية من صعوبة حتى بالنسبة للبلدان الصناعية ، وبينما تمرّ المجموعة الأوروبية بأصوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخها ، ينبغي أيضا إعطاء الأولوية لمزيد من التعاون بين الجنوب - والجنوب . ولدى كل واحد منا ما يعطيه وما يأخذه . والظروف المشتركة لبلدان العالم الثالث لا تمنعنا من الاعتراف بأن هناك مراحل عديدة للتنمية وإمكانيات عديدة للتعاون . علاوة على ذلك ، فإن الأهمية المتنامية لمؤسسات التكامل تقدم لنا فرصة عظيمة لتكثيف مستويات التعاون الاقليمي ، عن طريق الإجراءات الفعالة والمنسقة التي تسهم في تعزيز النظام الديمقراطي من خلال التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وترغب كوستاريكا في التشديد على الجهود الرامية لكفالة التنسيق والتعاون ، والتي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية . فهي توضح بجلاء عزم المنطقة على حل الخلافات من خلال استعمال آلية التسوية السلمية المكرّسة في القانون الدولي . وفي هذا الصدد ، تود حكومة بلادي أن تهنئ السلفادور وهندوراس على انتهائهما من عرض قضيتهما على محكمة العدل الدولية ، مما جعل ممكنا تسوية نزاعهما على الحدود . وفي الوقت نفسه ، نعرب عن رضانا عن الجهود المبذولة من جانب اكوادور وبيرو للتوصل إلى حل عادل ونهائي للنزاع الحدودي الثنائي الذي دام لسنوات عديدة بين البلدين الشقيقتين . لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر إلا عندما تقتصر التعددية الانتخابية باحترام حقوق الإنسان وكوستاريكا تعلق أهمية قصوى على هذه الحقوق ، التي جعلناها منذ سنوات عديدة أساس حياتنا الداخلية وسياستنا الخارجية . وبناء عليه ، فإن بلادي تهتم عظيم الاهتمام بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، المقرر عقده في فيينا في العام القادم ، ويسعدنا كثيرا أن نوفر الموقع الذي سينعقد فيه الاجتماع التحضيري لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . كما يسعدنا أن نعلم بأنه خلال انعقاد مؤتمر فيينا ستناقش بعض البلدان إمكانية إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان . لقد تقدمت كوستاريكا بهذه الفكرة إلى الجمعية العامة مرارا منذ السبعينات ، ولنا ويطيد الأمل في أنها ستتبلور في المؤتمر العالمي .

يود وفد بلادي أيضا أن يُعرب عن تأييد كوستاريكا الثابت للآلية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩١ ، وذلك لاتاحة المجال أمام لجنة حقوق الإنسان لكي تعقد جلسات خاصة للتصدي بجدية لانتهاكات حقوق الإنسان . ونرى أن من الضروري مواصلة البحث عن آلية مَرِنَة من شأنها أن توقف الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والحيلولة دونها بطريقة مناسبة . ونود أن نذكر هنا بالمقترح الذي تقدمت به كوستاريكا - والذي وافقت عليه لجنة حقوق الإنسان في بداية هذا العام - للتوصل إلى اتفاقية لمنع التعذيب .

أما المفاوضات بشأن المشاكل المعقدة في جنوب افريقيا والشرق الاوسط فلا شك أنها بالغة الأهمية بالنسبة لقضية حقوق الإنسان .

وقد أدانت بلادي بشدة ، في هذا المحفل وغيره من المحافل ، الفصل العنصري باعتباره نظاما بائدا منغرا ولا مسوغ له ، يحرم غالبية السكان في جنوب افريقيا من حقوقهم الاساسية . وقد رحبنا مع الإحساس بالتفاؤل ، ببداية المفاوضات بين نظام بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي ، ويحدونا وطيد الامل في أن تؤدي قريبا محادثات السلام المستأنفة ، بغض النظر عن الاعمال المنفردة التي وقعت في سيسكي وفي أجزاء أخرى في جنوب افريقيا ، إلى بناء جنوب افريقيا جديدة وديمقراطية ومحبة للسلام ، تعمل من أجل تطوير القارة برمتها . وتحت كوستاريكا على اتخاذ خطوات حاسمة في هذا الاتجاه .

ولا تزال الحاجة إلى إقامة سلام دائم في الشرق الاوسط شغل الامم المتحدة الشاغل منذ إنشائها تقريبا . والآن ، ولأول مرة في تاريخ تلك المنطقة الحافل بالاحداث تجري محادثات سلام فعالة تشترك فيها جميع الاطراف المعنية . ومع ذلك ، ترى حكومة بلادي أن هذه العملية ينبغي أن تمضي بسرعة أكبر وأن يحبها تحسن كبير في حالة حقوق الإنسان في الشرق الاوسط ، دون تمييز سواء من حيث الجنس أو الهوية الوطنية أو المعتقدات الدينية . ومن المهم في هذه الحالة ، كما في حالات كثيرة أخرى ، أن يساهم المجتمع الدولي ، بطريقة يقطعة ، في النهوض بالسلام وضمان الاحترام للحقوق الاساسية للأفراد والمجتمعات .

إن احتمال السلم قائم بغض النظر عن عدد الأرواح البشرية التي سقطت في صراع ما أو حجم الضرر الذي تسبب فيه . فابناء البشر قادرون على نسيان التطرف والتكلم مع خصومهم ، عندما يكون مستقبل أبنائهم معرضا للخطر . ويعطي تاريخ أمريكا الوسطى القريب دليلا حيا على أنه يمكن وقف أي صراع مرير وطويل عن طريق المفاوضات . لقد عانت أمريكا الوسطى خلال الثمانينات من أزمة سياسية وأمنية لم يسبق لها مثيل ، اتسمت بأعمال التخويف والشمولية وأنشطة المفاورين ، وتدفقات اللاجئين ، وتكديس الأسلحة ، وتدمير الهياكل الاساسية ، واتساع المواجهة بين الشرق والغرب بدرجة مخيفة . ومن حسن الحظ ، أن معظم هذه السمات أصبحت اليوم في عداد الماضي .

فالديمقراطية والحرية السياسية تسودان في جميع بلدان أمريكا الوسطى ، وكثير من عمليات المصالحة الوطنية تجري حاليا ، ومحادثات الحد من الأسلحة تجري على قدم وساق ، والعمل النشط من أجل التكامل يمضي قدما .

غير أن خبرة أمريكا الوسطى توضح أيضا للمجتمع الدولي أن من الصعب للغاية توطيد المنجزات المحرزة في المسائل المتعلقة بالسلم والديمقراطية ، إذا استمر وجود حقيقة التخلف والفقر الكامنة وراءها . إن أمريكا الوسطى الديمقراطية والسلمية القائمة اليوم ترى العالم يفقد الاهتمام بمشاكلها . فهي تشهد انخفاض حجم التعاون الذي كان قائما عندما كانت في حالة اضطراب . وقد اصطدم الجهد الذي تبذله شعوب أمريكا اللاتينية من أجل تغيير مصيرها بلا مبالاة متزايدة من جانب الأمم المتقدمة النمو . ويجري حاليا تخفيض المعونة المالية . وتواجه صادراتنا من البن والموز ، وهي في طليعة منتجاتنا التمديرية ، مزيدا من العراقيل . ويُطلب منا أن ننوع منتجاتنا ، ولكن الأسواق الدولية لا تفتح أبوابها لنا . وتُحت أمريكا الوسطى على التقدم نحو الديمقراطية دون أن تُعطى الوسائل التي تفضي بنا إلى التنمية . إن الديمقراطية السياسية وحدها ليست ، للأسف ، الدواء الشافي لجميع المشاكل الاجتماعية في بلادنا . وحقيقي أن من الممكن العيش في ظل الديمقراطية حتى مع الفقر ، ولكن في بلدان بدأت لتوها تجربة الديمقراطية ، فإن الديمقراطية لن تتعمق جذورها ما لم يصبحها تحسن في حالة التغذية والسكن والصحة العامة .

وليس بالامكان تناول أغلبية المواضيع التي يجري مناقشتها هنا ، بما في ذلك التعاون الدولي ، من وجهة نظر واحدة . فالوضع الدولي الراهن يمثل فرصة مباشرة بشكل خاص لجميع الأمم ، بغض النظر عن مواردها ، للعمل بطريقة متسقة لمكافحة العدو المشترك وبناء عالم أفضل لأطفالنا . هذه الرؤية التعددية هي ، على سبيل المثال ، الطريقة الوحيدة للتصدي ، مع توقع أي احتمال للنجاح ، لمشكلة الاتجار بالمخدرات وانتاجها ، التي تضر بالبلدان المنتجة والمستهلكة على السواء ، وتزداد تفاقمها بسبب ما يرافقها من أعمال إرهابية وحرب عصابات .

ومما لا شك فيه أن أهم مشكلة يتعين علينا مواجهتها كجنس بشري هي الحفاظ على السلامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في كوكبنا ، من أجلنا ومن أجل الاجيال المقبلة . وإن كوستاريكا ، التي وقعت ضحية ، مثل الكثير من البلدان الاخرى ، لتدمير مواردها الوطنية واستغلالها بصورة لا عقلانية ، راجعت موقفها وأصبحت الآن تؤكد على الحاجة إلى نظام إيكولوجي دولي جديد ينقذ الجنس البشري من الانتحار البطيء ، ويعيد توجيه مسار تنميتها .

ويسرني للغاية أن أبلغ هذه الجمعية أننا ، طبقا لعرض كوستاريكا المؤرخ في ٣ أيلول/سبتمبر ، أنشأنا ، في عاصمة بلادي ، اللجنة التنظيمية لمجلس الأرض ، وهي منظمة غير حكومية تكمل وتدعم لجنة المتابعة الحكومية المنبثقة عن اتفاقات ريو . إن مؤتمر ريو ، على الرغم من كل أوجه قصوره ، يمثل معلما رائعا في الكفاح ضد التدهور البيئي وأنماط التنمية غير المستدامة . ولكن ما هو بالفعل حجم الشوط الذي قطعناه في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه هناك ؟ هل سنقتصر على اعتبار مؤتمر ريو مجرد مجتمع من أمم إيكولوجية مشبع بالكلمات المنمقة والنوايا الطيبة ، ولكن ينقصه النتائج ؟

إن انتصار التدهور البيئي لا يجلب سوى خاسرين . وحماية البيئة والتنمية المستدامة والكفاح ضد الفقر مسؤولية مشتركة تقع على عاتق العالم الصناعي والعالم المتخلف النمو على السواء ، ومن هنا تكون الأمم المتحدة هي المحفل الأمثل لبذل الجهود في هذا الاتجاه ، والمطالبة بالامتثال بقرارات ريو ، وفرض جزاءات على الدول الاعضاء التي تتجاهلها . ولئن كانت هناك آليات للعمل الدولي الجماعي لمكافحة التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن الدوليين ، فينبغي أيضا أن تكون هناك ، في إطار الأمم المتحدة ، إجراءات للتصدي للذين يُعرضون للخطر بقاء الإنسان ، وموارد كوكبنا والعدالة الاجتماعية ، وفرض العقوبات عليهم .

وكما ذكر الأمين العام ، فإن مسألة السلم والاستقرار والامن على المستوى العالمي ينبغي أن تشمل مواضيع تتعلق بالامور العسكرية . ومن المنطقي ، إذن ،

أن التغييرات التي جرت في العالم والحقائق الجديدة التي تواجهها الإنسانية اليوم تقتضي أن تقوم الأمم المتحدة ، وهي دعامة الجهود المشتركة للأمم ، بإعادة تنظيم نفسها من أجل أن تفي برسالتها الهامة بفعالية أكبر . ومن هذا المنظور ، ترى بلادي أنه لا مفر من أن تمثل الأمم المتحدة بالكامل لمبدأ العالمية ، وأن تفتح أبوابها لمن أرغموا ، لمختلف الأسباب ، على البقاء خارجها .

ومما يشغلنا بشكل خاص قضية جمهورية الصين في تايوان ، وهي مجتمع ديمقراطي مؤلف من ٢١ مليون نسمة له سجل رائع في التنمية الاقتصادية ، ولا يمكن الاستمرار فسي تجاهل واقعة من قبل منظمة تفخر بأنها تجاوزت أنماط الحرب الباردة .

بالإضافة إلى ذلك ، من الحتمي أن تنقح هياكل واجراءات الأمم المتحدة حتى تتمشى مع حقائق هذا العصر . لقد كتب الأمين العام بدقة محدودة في تقريره الممتلئ "خطة للسلام" عن الجوانب الهامة التي يجب تعديلها في فترة قصيرة نسبيا . وتود كوستاريكا اليوم أن تعلن أنها تشارك في معظم الشواغل التي وردت في تلك الوثيقة ، وأن تحث جميع الدول الأعضاء على أن تبدأ جهدا حثيثا من أجل التجديد المؤسسي .

وأحد الميادين الهامة التي يجب تنقيحها هو مجلس الأمن من حيث مجال تشكيله وأهدافه . ونعتقد أنه ينبغي زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس بما يتمشى مع الحقائق الجديدة في الساحة الدولية ، وعلى أساس التمثيل الجغرافي الأوسع والأفضل . ونعتقد أنه من الضروري كذلك أن نعيد النظر في ممارسة حق النقض وأن نفكر مليا في دور المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وكذلك علاقته بالجمعية العامة . ينبغي أيضا التفكير في تعزيز وتحديث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والحد من البيروقراطية فيه .

من المناسب أيضا أن نشير الآن إلى أهمية التنسيق بين الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى . وبصرف النظر على الصعوبات التي لا يمكن تجنبها فإن حركة التكامل تسير قدما في أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى . ونحن ، مواطني أمريكا الوسطى ، الذين جمعتنا الديمقراطية في كل بلداننا ، أعدنا النظر في نظام التكامل العتيق حتى نكيّفه مع الحقائق الإقليمية الجديدة . ومنذ بضعة أشهر فقط بدأ سريان المعاهدة التي أرست ، على أساس جديد ، نظام التكامل لأمريكا الوسطى . إن كوستاريكا تثق في أن هذه المنظمة الجديدة ستصبح ساحة لجهود مستمرة صوب مستقبلنا المشترك . وتماشيا مع اقتراحات الأمين العام ، ستصبح هذه المنظمة في القريب العاجل في وضع يمكنها من طلب مركز المراقب في الأمم المتحدة .

بعد أيام قليلة سنحتفل بالذكرى تلاثي نصفى الكرة الأرضية - تلاثي العالم كله بعضه ببعض . ومنذ فجر ذلك اليوم ، يوم جمعة في تشرين الأول/أكتوبر ، أصبحت البشرية قادرة على التفكير بروح الأسرة وبإحساس بالمصير المشترك المحتوم . والآن ونحن على عتبة الألف الثالثة ، أصبحت تلك المهمة المحتومة للبشرية أكثر قوة من أي وقت مضى ، وأصبحت الأمم المتحدة أهم تجسيد لها .

وهنا من الأمم المتحدة وفي بلد كل واحد منا وفي بيته تصدق الكلمات الحكيمة التي جاءت في القرآن الكريم في سورة القصص ، والتي تقول بحق :

"ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك .."

"تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ، والعاقبة للمتقين" . (سورة القصص ، الآية ٧٧ و ٨٣)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة هذا المساء ، وقد طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد .

أود أن أذكر الأعضاء أنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، وتُدلي بها الوفود من مقاعدها .

أعطى الكلمة الآن لممثل السودان .

السيد آدم (السودان) : لقد أشار السيد رئيس وفد غانا الموقر ، من خلال مداخلته بعد ظهر اليوم ، إلى أن حكومة السودان تسعى من جانبها لغرض حل عسكري لمشكلة جنوب السودان ، والتي هي في الأساس قضية سياسية . إننا نتفق معه على طبيعة القضية كخلاف سياسي واجتماعي ، ولكننا نود أن يعود الجميع بالذاكرة إلى الوراء ، عندما طرحت كافة الحكومات السودانية السابقة والحكومة الحالية التفاوض كمسألة حيوية لحل هذه المشكلة التي لم تكن في يوم من الأيام من صنع أبناء السودان . إن قضية جنوب السودان وما أفرزته من قتال بين الأشقاء ، إنما هي من صنع أياد أجنبية لا تخطئها العين وتهدف إلى تفتيت وحدة البلاد .

ومهما يكن من أمر ، فقد طرحت ثورة الإنقاذ الوطني في السودان الخيار السلمي في كافة الحالات . وكان مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في عام ١٩٨٩ ، الذي أمته كافة الفعاليات السودانية ، عدا حركة التمرد التي رفضت دعوة المشاركة ، هو نقطة الانطلاق الأولى لإيجاد حل سلمي لمشكلة جنوب البلاد . وتبع ذلك لقاءات عديدة ، لعل أبرزها محادثات أبوجا التي يرعاها السيد إبراهيم بابانغيديا رئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية .

إن حركة التمرد هي التي لا ترغب في السلام . وهي التي تنتهك حقوق الإنسان ، وفي جنوب البلاد على وجه الخصوص . وهي التي تختطف عشرات الآلاف من الأطفال وتجعل منهم دروعا بشرية لحماية قواتها . وهي التي تعرضهم لأعمال السخرة وكافة الأعمال الشاقة التي لا تتناسب وأعمارهم ، وهي التي أجبرت سكان القرى إلى هجر ديارهم بعد أن أحرقت زرعهم واختطفت ماشيتهم وقامت بتجنيد أبنائهم بقوة السلاح . وهي التي تعمل على حرمانهم من تلقي الإغاثة ، وتهدد بإسقاط طائراتها .

إننا في السودان دعاة سلام . وقد أعلنت الحكومة في عدة مناسبات عفوا عاما على كل من يلقي بسلاحه . وهذه الدعوة تجد اليوم تجاوبا منقطع النظير من قبل الذين سبق وأن ضللتهم حركة التمرد .

إن الواجب يحتم على الحكومة الشرعية في البلاد استعادة كل شبر من أراضيها تحتله قوات التمرد . وهي التي أجازت النظام الفيدرالي الذي يسمح لكل ولاية بتسيير شؤونها بالطريقة التي تراها مناسبة ، وفي ظل نظام فيدرالي متقدم .

إننا ندعو الجميع للتحقق من مون حقوق الإنسان في السودان . وعندها سوف يعلم الجميع أن حركة التمرد هي التي تنتهك هذه الحقوق وبصورة لم يسبق لها مثيل - كما ذكرنا آنفا .

كما نتوقع من السيد ممثل غانا ، الموقر ، بوصفه يمثل دولة أفريقية شقيقة ، أن يقف على الحقائق مجردة ، وأن يستوثق منها بصورة تضع النقاط فوق الحروف . أما الانسياق وراء ما تروجه أجهزة الإعلام الأجنبية وبعض الذين في قلوبهم غرض ، فإنه لن يسهم في إيجاد ذلك الحل السلمي الذي نسعى جاهدين لبلوغه .

إن زيارة السيد إلياسون وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية للسودان خلال هذا الشهر والتقرير الذي قدمه يقفان دليلا ساطعا ودافعا على صحة كل ما ذكرناه . وإننا نعتبر ما طرحناه آنفا بمثابة رد أيضا ما ورد في بيان السيد ممثل بنن منذ لحظات خلت .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠